"البدايات صعبةٌ على الدوام في جميع العلوم"، هكذا حذّر ماركس في تصديره رأس المال. غير أنّه كان يمكن أن يضيف أنَّ صعوبتها لا تبلغ نصف صعوبة الخواتيم: فالمجلد الأول كان المجلد الوحيد الذي أكمله قبل وفاته. فسنوات الكَدْح والكفاح كانت قد أنهكت جسده وذهنه.

ولقد كتب لمترجمه الروسيّ في تشرين الأول 1868: "عليك ألاّ تنتظر المجلد الثاني. ربّما يتأخّر نشره ستة أشهر أخرى. فلا أستطيع أن أنهيه قبل أن تكتمل وتُنْشَر استقصاءات رسمية معينة، كانت قد بدأت في العام الماضي (وفي العام 1866) في فرنسا، والولايات المتحدة، وإنجلترا". وفي عام 1870، كانت لدى ماركس أعذار جديدة يبرّر بها التأخير: "لم يقتصر الأمر على أنّ مرضي

قد أخّرني طيلة الشتاء، بل وجدتُ أيضاً أنّ من الضروري أنّ أنكبّ على لغتي الروسية لأنّه من الأساسي، في التعامل مع مسألة الأرض، أن يدرس المرء علاقات ملكية الأرض الروسية من مصادرها الأصلية". وخلال السنوات القليلة التالية تراكم لديه جبل من الكتب والإحصاءات الروسية، مما أثار أشدّ الحنق لدى إنجلز، الذي قال إنّه كان يودّ أن يحرقها. فقد اشتبه في أنّ ماركس كان يستخدمها كمتراس يمكن أن يختبئ خلفه من مناشدات أصدقائه وناشريه الغاضبة.

وهذا الاشتباه كان مُبَرَّراً تماماً. فحين بدأ إنجلز بجمع المجلد الثاني من جبل الورق الذي تركه بعد وفاته عام 1883، وصف جسامة مهمّته في رسالة إلى الاشتراكي الألماني أوغست بيبل:

إلى جانب الأجزاء التي اكتملت تماماً هنالك أجزاء أخرى ليست أكثر من خطوط عريضة، ذلك أنّ الكلّ عبارة عن مسوّدة باستثناء اثنين من الفصول. أما المقبوسات المأخوذة من المصادر فلا يحكمها أيّ نوعٍ من النظام، كُوَمٌ منها مختلطة معاً، ولم تُجْمَع إلا على أمل أن يتمّ انتقاؤها مستقبلاً. وإضافةً إلى ذلك هنالك كتابة بخطّ اليد من المؤكّد أنَّ أحداً لا يمكنه أن يفكّ مغاليقها سواي، بصعوبة بالطبع. وتسأل: لماذا كان ينبغي ألاّ أعرف -من بين الناس جميعاً- إلى

أيّ مدى وصل الأمر؟ ذلك بسيط تماماً: لأنني لو عرفت، لكنتُ أزعجته ليل نهار إلى أن ينتهي كلّ شيء ويُطْبَع. وماركس كان يعلم ذلك أكثر من أي أحد آخر.

ظهر المجلّد الثاني في العام 1885، وتلاه مجلد ثالث (جمعه إنجلز أيضاً) في العام 1894. أمّا ما يُدعى في العادة بـ "المجلد الرابع"، **نظريات القيمة الزائدة** (1905)، فقد حقّقه كارل كاوتسكي من ملاحظاتٍ حول تاريخ علم الاقتصاد كتبها ماركس أواسط ستينيات القرن التاسع عشر، وتتألّف في معظمها من مقتطفات ومقبوسات مستمدّة من المنظّرين السابقين مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو.

وباختصار، فإنّ **رأس المال** هو ذلك العمل غير المكتمل، والمتشظّي: فخطة ماركس الأصلية، كما نذكر، كانت تتصوّر ستة مجلدات. وكما يقول الباحث الماركسي ماكسيميليان رَبِل، فإننا "لسنا إزاء كتاب ماركسيّ مقدّس بنواميس أزليّة منظّمة". ونحن نلحّ على هذا الأمر لأنّ كثيراً من الشيوعيين تعاملوا مع هذا الكتاب كأنّه كتاب مقدّس، واثقين من صحّة كلّ ما قاله ماركس ومن خطأ كلّ ما لم يقله. وهذان رأيان بعيدان عن الاحتمال كلاهما: فثمّة ضروب من الصمت والإغفال كان يمكن لماركس أن يسدّها لو امتلك ما يكفي من الطاقة والوقت؛ وثمة ضروب من الخطأ وسوء الفهم، وَقَع عليها نقّاد ماركس بنوعٍ من الإحساس بالظَّفَر، وينبغي أن

يعترف بها أيضاً أولئك الذين يعجبهم رأس المال. ذلك أنَّ "اكتشاف ماركس الألمعيّ قارّة جديدة بالفعل"، كما يقول مايكل ليبويتز، "لا يعني أنّه رسم على نحوٍ صائبٍ خارطة هذه القارة برمّتها".

والأرض المجهولة التي انطلق ماركس ليستكشفها هي عالم الرأسمالية الصناعية الجديد -مشهدٌ لم يعرفه آدم سميث- لكنّه حذّر قرّاءه منذ البداية من أنهم يطأون أرضاً فانتازية حيث تختلف حقيقة الأشياء جميعاً عمّا تبدو عليه. انظروا إلى الأفعال التي ينتقيها في أول جملة من رأس المال: "تبدو ثروة المجتمعات التي يسود فيها أسلوب الإنتاج الرأسمالي **كأنها** "جَمْعٌ هائلٌ من السلع"؛ **وتبدو** السلعة الفردية **كأنّها** الشكل الأولي لهذه الثروة" (التشديد لي). ومع أنَّ هذه الجملة أقلّ درامية من الجملة الافتتاحية الشهيرة في **البيان الشيوعي** ("ثمة شبحٌ ينتاب أوروبا...")، إلاّ أنّ الفحوى هي ذاتها: إننا ندخلُ عالم أشباح وأطياف، وصفحات رأس المال تعجُّ بعبارات مثل "واقع شبحيّ" و"شبح وهميّ"، و"وهمٌ محض"، و"شَبَه كاذب"، فلا يمكنه أن يكشف الاستغلال الذي تعتاش عليه الرأسمالية إلا إذا اخترق أحجبة الوهم هذه.

فالسلعة، كما يرى ماركس، تتميّز بخاصّتين: قيمتها الاستعمالية وقيمتها التبادلية. واستعمال شيء أو نفعه واضح بما فيه الكفاية: فالمعطف يدفئنا ويقينا البلل، ورغيف الخبز يقوتنا. ولو قيست القيمة التبادلية بالاستعمال أو النفع، لكان رغيف الخبز

أغلى بكثير من صُدْرَة حريرية مشغولةٍ بألمعية، على سبيل المثال، لكن الحال ليس كذلك كما نعلم. فمن أين تأتي القيمة التبادلية، إذاً؟

لنأخذ الآن سلعتين، كالحنطة والحديد على سبيل المثال. فمهما تكن علاقتهما التبادلية، يظلّ بمقدورنا على الدوام أن نعبّر عن هذه العلاقة بمعادلة تتساوى فيها كمية معينة من الحنطة مع كمية معينة من الحديد، مثلاً: كوارتر واحد من الحنطة = س كغم من الحديد. فما الذي تعنيه هذه المعادلة؟ إنها تعني أنّ هنالك عنصراً مشتركاً موجوداً بالقدر ذاته في شيئين مختلفين، هما كوارتر واحد من الحنطة وس كغم من الحديد. وبذلك يكون كلٌّ منهما مساوياً لشيء ثالث، ليس بحدِّ ذاته هذا ولا ذاك. ولذلك ينبغي لكلٍّ منهما، ما دام قيمةً تبادليةً، أن يكون قابلاً لأن يُرَدّ إلى هذا الشيء الثالث.

ويتمثّل العنصر الواحد المشترك الذي تتقاسمه السلع في أنّها نتاجٌ للعمل. ولذلك ينبغي أن تعكس قيمةُ شيءٍ ما مقدارَ العمل "المتبلور" فيه؛ أي ذلك العمل المنخرط مباشرةً في صنع هذا الشيء، إضافةً إلى العمل الذي أَنْتَجَ الآلات المستخدمة في صنعه، والعمل المُنْفَق في الحصول على المواد الخام. (وماركس يسارع إلى القول

إنّه يعني بذلك "وقت العمل الضروري اجتماعياً": أي الساعات التي يستغرقها عاملٌ متوسّط في إتمام عمله. وإلاّ لكنّا استنتجنا أنَّ سلعةً يصنعها عمّال بليدون أو كسالى سوف تكون أكثر قيمة، لأنّ إنتاجها يستغرق وقتاً أطول).

كلُّ هذا مألوف ومعروف، وما من جديد إلى الآن: فقد سبق لآدم سميث، وديفيد ريكاردو، وكثيرين غيرهما من الاقتصاديين الكلاسيكيين أن اقترحوا نظريات مماثلة في "القيمة التي تتحدّد بالعمل". وكان سميث قد استهلّ كتابه **ثروة الأمم** بهذا التأكيد: "إنَّ العمل السنويّ لكلّ أمّة هو الرصيد الذي يمدّها في الأصل بكلِّ ضروريات الحياة ووسائل الراحة...". لكنَّ ماركس يمضي إلى أبعد من ذلك. فكما تتّسم السلع بطابعٍ مزدوج، حيث تتمتّع بقيمة استعمالية وقيمة تبادلية في آنٍ معاً، كذلك يتّسم العمل ذاته بطبيعةٍ مضاعفة. فالقيمة الاستعمالية يخلقها عمل "ملموس" أو "نافع"، يعرّفه ماركس بأنّه "نشاطٌ مُنْتِجٌ من نوعٍ محدّد، يجري لغايةٍ محدّدة"، أمّا القيمة التبادلية فتُستَمَدُّ من عملٍ "مجرّد" أو "غير متمايز"، يُقاس من حيث مدّته فحسب، وثمّة توتر متأصّل بين هذين الضربين من العمل. فالخياط، على سبيل المثال، قد يجهد في صنع أمتن معطف يقوى على صنعه. غير أنَّ متانة هذا المعطف البالغة لن تبقي لدى المشتري أيّ حاجة للعودة إلى هذا الخياط كي يشتري بديلاً لذاك المعطف، الأمر الذي يعرّض عمل الخياط

للخطر. ويصحّ الشيء ذاته على حائك القماش الذي خيط منه المعطف. وهكذا تجدُ الحاجةُ إلى خَلْقِ القيمةِ الاستعمالية ذاتَها في صراعٍ مع الحاجة إلى الاستمرار في خَلْقِ القيمة التبادلية.

ولكي يوضح ماركس وجهيّ العمل أو جانبيه، نجده يغرق في تأمّلٍ للقيم النسبية لمعطفٍ وعشرين ياردة من الكتّان، هو تأمّلٌ مُسْهَب ومُتَخَطٍّ للواقع باطّراد. يقول ماركس: "يعني المعطف، ضمن علاقة القيمة التي تربطه بالكتّان، أكثر ممّا يعنيه خارج هذه العلاقة، تماماً مثل بعض البشر الذين يعنون وهم داخل بزّة موشّاة بالذهب أكثر مما يعنون دونها". فالكتّان، بوصفه قيمةً استعماليةً، شيءٌ مختلفٌ عن المعطف ذلك الاختلاف الملموس؛ أما بوصفه قيمةً، فهو الشيء ذاته في حقيقة الأمر، تعبيرٌ عن عملٍ مجرّد. "هكذا يكتسب الكتّان شَكْلَ قيمةٍ يختلف عن شكله الطبيعي. فوجوده كقيمة يتجلّى في تساويه مع المعطف، شأنه في ذلك شأن طبيعة المسيحي الخروفية التي تتجلّى في تشبّهِ بِحَمَل الربّ".

وينبغي لهذا التشبيه السخيف أن يُشْعِرَنا مقدّماً بأنّنا نقرأ نكتةً طويلةً سمجة، رحلةَ متشرّدين يجوبون آفاقاً من الهراء. وماركس الطالب كان مفتوناً برواية لورنس ستيرن المسهبة إلى أبعد حدّ **تريسترام شاندي**، وبعد ثلاثين عاماً وجد الموضوع الذي أتاح له أن يحاكي ذلك الأسلوب المهلهل والمفكك الذي كان ستيرن رائداً فيه. ذلك أنّ **رأس المال**، مثل **تريسترام شاندي**، ممتلئ بالتناقضات

والافتراضات، بالتفسيرات العويصة والحماقات النزويّة، بضروب السرد المتكسّرة وغرابة الأطوار اللافتة. وإلاّ كيف كان يمكن له أن ينصف منطق الرأسمالية المُلْغَز والمقلوب رأساً على عقب في أغلب الأحيان. فكما يلاحظ ماركس، في آخر حكايته المتكررة المنهكة عن الكتّان والمعاطف: "تبدو السلعة للوهلة الأولى ذلك الشيء المبتذل، بالغ الوضوح. غير أنّ تحليلها يبيّن أنّها شيء غريب جداً، زاخرٌ بالحيثيّات الميتافيزيقية والتفاصيل اللاهوتية".

فحين يتحوّل الخشب إلى منضدة، يبقى خشباً على الرغم من ذلك؛ أي يبقى ذلك الشيء العادي المحسوس. لكنه حين يغدو سلعةً يتحوّل إلى شيء عصيّ على الإدراك. "فالمنضدة لا تكتفي بأن تقف بقوائمها على الأرض، بل تقف على رأسها إزاء سائر السلع الأخرى، وتطلق من رأسها الخشبي هذا أفكاراً غريبةً، تثير الدهشة أكثر بكثير مما لو بادرت إلى الرقص من تلقاء ذاتها". ولأنّ السلع المختلفة تعكس عمل منتجيها، فإنَّ العلاقة الاجتماعية بين البشر "تتّخذ الشكل الفانتازي لعلاقةٍ بين أشياء". ولا يجد ماركس شبهاً لهذا التحول الغريب إلاّ في عالم الدين الملفّع بالضباب: "ففي هذا العالم تظهر منتجات الدماغ البشري (أي الآلهة) بهيئة كائنات مستقلّة تتمتّع بحياةٍ خاصةٍ بها، وتدخل في علاقات مع بعضها بعضاً ومع الجنس البشري. وكذا حالُ منتجاتِ أيدي البشر في

عالم السلع. وهذا ما أسمّيه الفيتشية التي تلازم منتجات العمل ما إنْ يتمّ إنتاجها كسلع...".

والفيتش بمعناه الديني، هو شيءٌ يُجَلُّ ويُهاب لما يُنْسَب إليه من قوى فوق طبيعية، مثل رفات القدّيسين في أوروبا القروسطية. (وفي العام 1842، كان ماركس البالغ من العمر أربعة وعشرين عاماً قد سخر من كاتبٍ ألمانيّ ادّعى أنّ هذا الشكل من الفيتشية "يرتقي بالإنسان أعلى من رغباته الحسّية" وبذلك ينقذه من أن يكون مجرد حيوان. وكان ردّ ماركس اللاذع أنّ الفيتشية، بعيداً عن الارتقاء بالإنسان أعلى من رغباته الحسّية، هي ديانة الرغبة الحسّية: "فالفانتازية الناشئة عن الرغبة تخدع عابد الفيتش وتسوقه إلى الاعتقاد بأنَّ شيئاً لا حياة فيه سوف يتخلّى عن طابعه الطبيعي لكي يمتثل لرغباته"). والفيتشية، في اقتصاد رأسمالي، هي الاعتقاد بأنّ السلع **تنطوي في جوهرها** على قيمةٍ ما غامضة. وهذا ضلال، كما هو الحال بالنسبة لعظام القدّيسين. يقول ماركس: "إلى الآن، ما من كيميائي قطّ اكتشف قيمةً تبادلية لا في لؤلؤة ولا في ماسة".

وهذا مثال لافتٌ في اختياره، لأنه يكشف عن تقييد في نظرية ماركس. فإذا ما كانت قيمة اللؤلؤ والألماس الاستعمالية لا تُسْتَمَدُّ، كما يشير ماركس ضمناً، إلاّ من وقت العمل المُنْفَق في اكتشافهما ومعالجتهما، فلماذا يدفع البشر في بعض الأحيان مئات آلاف

الجنيهات الاسترلينية من أجل خاتم واحد من الألماس أو عقد واحد من اللؤلؤ؟ أما من رابط أيضاً بين مثل هذه الأسعار الاستثنائية وقيمة الندرة، أو تصوّرات الجمال، أو حتى التفرّد بمعناه البسيط؟ فلو كان وقت العمل وحده هو العامل المحدِّد، لما استحقّ رَسّامٌ عابثٌ رسَمَه بيكاسو على منديل مائدةٍ في مطعم، أو قبّعة وضعها جون لينون ذات مرّة على رأسه، أكثر من بضع جنيهات.

ولقد تعامل مريدو ماركس الأشدّ تبجيلاً مع هذه المشكلات تعاملاً مزدرياً باعتبارها استثناءات من القاعدة، خاصة ولا أهمية لها. ولكن، ألمْ يُشِر ماركس نفسه إلى أنّ للسلع "حيثيّات ميتافيزيقية وتفاصيل لاهوتية"؟ فنظرية القيمة التي تتحدّد بالعمل قد تكون قليلة الغَناء في فهم السبب وراء بيع بضع خصل من شعر ألفس بريسلي، جمعها حلاّقه، مقابل 115000 دولار في مزاد علنيّ عام 2002؛ ولكن لعلّنا نجد تفسيراً جزئياً على الأقلّ في مفهوم فيتشية السلعة؛ أي في "السحر والأرواح التي تكتنف منتجات العمل". فصنميّة السلعة، في معناها العريض عند ماركس، تمثّل "حكم الشيء على الإنسان، والعمل الميت على العمل الحيّ، والمُنْتَج على المُنتِج". (نجد هنا أيضاً ذلك التفتّح البطيء لصورةٍ كان حَبُّها قد بُذِرَ قبل سنوات كثيرة. ففي مقالةٍ لماركس في **الجريدة**

الرينانية عام 1842 عن قانون جديد يمنع الفلاحين من جمع الحطب من الغابات الخاصة، وهو حقّ كانوا يتمتّعون به منذ العصور الوسطى، قال ماركس: "ثمّة احتمال لأن تتأذّى بعض الأشجار الفتيّة، ولا تكاد تكون هنالك حاجة للقول إنّ الأصنام الخشبية هي التي تنتصر في حين يُضَحَّى بالبشر". وقد عاودت هذه الفكرة الظهور في خطبةٍ عام 1856 أمام جمهور من **الشارتيين**: "في أيامنا، يبدو كلّ شيء حاملاً بنقيضه... ويبدو أنّ اختراعاتنا وضروب تقدّمنا جميعاً تؤدي إلى مَنْحِ القوى المادية حياةً فكرية، وإلى تسفيه الحياة البشرية بتحويلها إلى قوة مادية". وكتب في **البيان الشيوعي** أنّ كلّ ما هو صلب يتحلّل ويتحوّل إلى أثير، أمّا الآن، في **رأس المال**، فنجد أنّ كلّ ما هو بشريّ يتحلّل ويتحوّل إلى أشياء بلا حياة تكتسب حياةً وقوةً مدهشتين.

وهنا تبرز صعوبة أخرى، لكن ماركس لا يتردّد في معالجتها هذه المرّة: لماذا يخضع العمال لطغيان الأشياء التي خلقوها ويغتربون عنها؟ وإذا ما كان العمال هم الذين يخلقون قيمة السلعة، فلماذا لا يحصلون على تلك القيمة كاملة؟ ويجيب ماركس أنهم، في اقتصاد غير متطوّر، غالباً ما يحصلون على ذلك. وقد سبق لآدم سميث أن كتب في **ثروة الأمم**: "في تلك الحالة الأصلية، التي تسبق كلاً من تملّك الأرض وتراكم الثروة، كان منتوج العمل بأكمله يعود

للعامل. فلم يكن لديه سيد ولا مالك للأرض ليتقاسمه وإيّاه". فحين يبيع نجارٌ منضدة ويستخدم المال في شراء كيسٍ من القمح، يمكن وصف التعاملات التي أجراها من خلال الصيغة س- ن- س، فالسلع (س) قد تحوّلت إلى نقد (ن)، تحوّل بدوره إلى سلع أخرى. غير أنّ هنالك شكلاً آخر لتداول السلع، شكلاً يحقّق سيادةً مطّردةً في ظلّ الرأسمالية الصناعية، ويمكن أن نصوغه على النحو ن- س- ن. فالرأسمالي يستخدم النقد لشراء سلعٍ متعدّدةٍ - قوة العمل، والمواد الخام، والآلات- تُنْتِجُ سلعةً جديدةً، تُباع بعدئذٍ.

ويمكن أن نقسم كلاً من هاتين الدارتين إلى طورين متناقضين متماثلين في كلتيهما: س- ن (بيع) ون- س(شراء). أمّا الذي يميّزهما فهو ترتيب التعاقب: ففي الدارة الأولى تكون السلع مبتدأ الحركة ومنتهاها، وفي الدارة الثانية يكون النقد هو هذا المبتدأ وذاك المنتهى.

في التداول س- ن- س، يتحوّل النقد في النهاية إلى سلعة تعمل كقيمةٍ استعمالية؛ وبذلك يكون قد أُنْفِقَ مرّة وإلى الأبد. أمّا في الشكل المعكوس ن- س- ن، وبخلاف الشكل الأول، فينفق الشاري النقد لكي يستعيده، كبائعٍ... فهو لا يفلت النقد من يده إلاّ مع تلك النيّة الماكرة أن يستعيده ثانيةً. وبذلك فإنّ النقد لا يُنْفَق، بل يُسَلَّف وحسب.

وفي حين أنّ كمية النقد ذاتها تغيّر موقعها مرّتين في "تداول السلع البسيط" الذي تمثّله الصيغة س- ن- س منتقلةً على نحوٍ نهائي من يدٍ إلى أخرى، فإنّ السلعة ذاتها هي التي تغيّر موقعها مرّتين في الصيغة ن- س- ن راجعةً بالنقد إلى نقطة انطلاقه.

ولن يكون ثمّة معنى للمضي بهذه القصة الطويلة المشوّشة إذا ما كان الاستثمار البدئيّ يعود هو ذاته دون تغيير، ولذلك يعيد ماركس كتابة الصيغة ن- س- ن على النحو ن- س- نَ، حيث نَ هو المبلغ الأصلي زائداً بعض الزيادة. "إنني أُطلق على هذه الزيادة أو هذه العلاوة على القيمة الأصلية اسم "القيمة الزائدة"". وهذه الحركة من ن إلى نَ هي ما يحوّل النقد إلى رأسمال. وبالطبع، فإنّ ماركس يقرّ بأنّه "من الممكن أيضاً أن يمثّل الطرفان س، س، القمح والثياب مثلاً، في الصيغة س- ن- س مقدارين مختلفين كمياً من القيمة. فالفلاح قد يبيع قمحه بأعلى من قيمته، أو يشتري الثياب بأدنى من قيمتها. كما يمكن، من جهة أخرى، أن يخدعه تاجر الثياب". غير أنّ مثل هذه الفروق في القيمة "عَرَضيّة محضة" ولا تُفْقِد الفارق بين الصيغتين أي شيء من مغزاه أو أهميته. فتداول السلع البسيط -البيع بقصد الشراء- هو وسيلةٌ لغاية، وهي تلبية الحاجات. أمّا تداول النقد كرأسمال فهو غايةٌ بحدّ ذاته.

والقيمة الزائدة هي ما يحوّل النقد إلى رأسمال. ولكن من أين تأتي القيمة الزائدة؟ يتفحّص ماركس هذا اللغز من منظور رأسماليّ تحت التمرين يُدْعى **مالك النقد**. ويلاحظ أنّ كلّ مرحلة من التداول، ن- س، س- نَ، ليست سوى تبادل لمتكافئات. وإذا ما جرى تبادل البضائع بقيمتها الفعلية، فسوف يكون من المستحيل على **مالك النقد** أن يحقّق ربحاً. ولعلّ المدهش أكثر أنّ الشيء ذاته يصحّ حتى لو لم يَجْرِ تبادل البضائع بقيمتها الفعلية:

لنفترض أن ثمّة مزية يتعذّر تفسيرها تتيح للبائع أن يبيع سلعة بأعلى من قيمتها، كأن يبيع ما يساوي 100 ب 110، أي بزيادة اسمية على السعر تبلغ 10٪. وبذلك يضع البائع في جيبه قيمة زائدة تبلغ 10. غير أنّه بعد أن باع يغدو شارياً. ويأتي إليه مالكٌ ثالثٌ للسلع بوصفه بائعاً، يتمتّع هو أيضاً، بدوره، بمزية أن يبيع سلعة أغلى بنسبة 10٪. وبذلك لا يكون صاحبنا (مالك النقد) قد كسب 10 كبائع إلاّ ليفقدها ثانيةً كشارٍ. وتتمثّل النتيجة النهائية في حقيقة الأمر في أنّ جميع مالكي السلع يبيعون بضائعهم واحدهم للآخر أعلى من قيمتها بنسبة 10٪، الأمر الذي يماثل تماماً بيعهم لهذه السلع بقيمتها الحقيقية... فكلّ شيء يبقى على حاله.

ربما كانت هنالك حالات محدّدة - كما في مثال الفلاح وتاجر الثياب- حيث يُغَشّ رأسماليٌّ غبيّ على نحوٍ يتعذّر شفاؤه ويُدْفَع إلى شراء سلعٍ بأعلى من قيمتها أو بيعها بأدنى من قيمتها، غير أنَّ هذا يصعب أن يكون ذلك المبدأ الذي يشكّل أساس النظام برمّته. ولكي ينتزع صاحبنا **مالك النقد** القيمة الزائدة عليه أن يجد سلعةً تتمتّع بتلك الخاصيّة المحدّدة المتمثّلة في أنها تخلق من القيمة لدى استهلاكها ما يزيد على ما تكلّفه فعلياً. والحظّ يسعف **مالك النقد** بالفعل، فيكتشف سلعةً تتّسم بهذه الصفة الفريدة؛ وهي قوة العمل، التي تتمتّع بتلك "القدرة الخفيّة على أن تضيف قيمةً إلى ذاتها. فهي تلد نسلاً حيّاً، أو على الأقلّ تضع بيوضاً ذهبية".

وقوة العمل، بحسب ماركس، هي سلعة تُقاس قيمتها كما تُقاس قيمة أيّ سلعة أخرى، بوقت العمل الضروري لإنتاجها وإعادة إنتاجها. (وهذا صدى آخر لآدم سميث، الذي رأى أنَّ "الطلب على البشر يحكم بالضرورة إنتاج البشر، شأنهم شأن كلّ سلعة أخرى"). وقد يبدو من الغريب الشائه أن نقوّم البشر كما لو أنّهم معلّبات فول، لكن هذا على وجه الدّقة هو هدف ماركس: فبالنسبة لـ **مالك النقد**، ليست سوق العمل سوى فرع آخر من سوق السلع. فكيف يقوّم **مالك النقد** قيمة هذه السلعة المحدّدة:

إذا عمل صاحب قوة العمل اليوم، فإنَّ عليه أن يكون قادراً في الغد على معاودة العملية ذاتها في الشروط

ذاتها من القوة والصحّة. ولذلك ينبغي أن تكون وسائل معيشته كافيةً للإبقاء عليه في حالته العادية كفردٍ عامل. وتتنوّع حاجاته الطبيعية، كالغذاء والكساء والوقود والسكن، تبعاً لخصائص بلده المناخية وسواها من الخصائص الفيزيقية. ومن جهة أخرى، فإنَّ عدد ما يُدْعى متطلّباته الضرورية وحجمها، وكذلك طريقة تلبيتها، هي ذاتها نتاجاتٌ للتاريخ... ولذلك، وبخلاف السلع الأخرى، فإنَّ تحديد قيمة قوة العمل يشتمل على عنصر تاريخي وأخلاقي. ومع ذلك، فإنّ المقدار المتوسّط لوسائل معيشة العامل الضرورية في بلدٍ معيّن ومرحلة معيّنة هو مقدارٌ مُعْطَى.

ولأنَّ العامل من الفانين، فإنَّ مجموع وسائل المعيشة الضرورية تلك ينبغي أن يشتمل على "الوسائل الضرورية لبدلاء العامل، أي لأطفاله، لكي تتمكّن هذه السلالة من مالكي السلعة الخاصة من تأبيد حضورها في السوق". كما يمكن أن تشتمل على عنصرٍ من التعليم والتدريب، "ضئيلٍ للغاية إذا ما كانت قوة العمل عادية".

ويحسب ماركس مجمل ما تتطلّبه المعيشة ويجد أنّه يكافئ تقريباً ستّ ساعات من العمل في اليوم. ولكن هل سيسمح **مالك النقد** لعمّالهِ بأن ينصرفوا ما إنْ يتمّوا ساعاتهم الستّ من العمل

الضروري؟ من المؤكّد أنّه لن يفعل. فلكي ينال هؤلاء العمال أجورهم ينبغي أن يعملوا خمس أو ستّ ساعات أخرى، فيقدّموا بذلك "عملاً زائداً" هو الذي يخلق ربح الرأسمالي. ويستنتج ماركس أنّ "ما من ذرّة واحدة في القيمة (الزائدة) لا تدين بوجودها إلى العمل غير مدفوع الأجر"، رابطاً هذا الاستغلال "بالنشاط القديم الذي كان يمارسه الفاتح، الذي يشتري السلع من المفتوح بالنقود التي سلبها منه". والفارق الوحيد بين هذه الحقبة والحقب السابقة هو الخداع الذي يُخْفَى به السلب عن أعين ضحاياه.

ولأنَّ **مالك النقد** قد كشف السرّ، فإنّه يرغب بصورة طبيعية في أن يجمع مزيداً من بيوض تلك الأوزّات الذهبية. وأَوْضَحُ سبيلٍ لذلك هو أن يجعلها تعمل ساعات أطول، ويبيّن ماركس في الفصل العاشر من **رأس المال**، وعنوانه "يوم العمل"، تلك الكلفة البشرية التي تترتّب على صيَغِه التي تبدو متجرّدة عمّا هو شخصيّ.

كان **قانون المصانع** الصادر في العام 1850 قد حدّد أسبوع العمل البريطاني بستّين ساعة. (ستّين ساعة من العمل الفعلي، كما ينبغي أن نضيف: فذلك كان يعني 12 ساعة عمل خلال أيام الأسبوع الخمسة الأولى من الأحد إلى الجمعة، تُقْتَطَع منها نصف ساعة للفطور وساعة للغداء، فيبقى عشر ساعات ونصف الساعة من العمل؛ فضلاً عن ثماني ساعات يوم السبت). كما أوجد هذا القانون جيشاً صغيراً من مفتّشي المصانع، الذين وفّرت تقاريرهم

نصف السنوية لماركس برهاناً مفصّلاً على "شراهة الرأسماليين إلى العمل الزائد". فقد كان هنالك عددٌ لا يُحصى من السرقات الصغيرة من الوقت المخصّص لوجبات الطعام ومن الوقت المخصّص للراحة، الأمر الذي كان يضيف إلى حقيبة المسروقات المنتفخة: فأحد أرباب العمل قال لأحد المفتّشين: إنَّ تقصير الوقت المخصّص للوجبات عشر دقائق في اليوم "سوف يضع في جيبي ألف جنيه كلّ عام". أمّا الصحافة البرجوازية فقد وفّرت لماركس مزيداً من الذخيرة. ومن ذلك مثلاً ما كشفه تقرير نشرته **الديلي تلغراف** عن تجارة الدانتيلا (المُخَرَّمات) في نوتنغهام من انتزاع "أطفالٍ في التاسعة أو العاشرة من العمر من أسرّتهم القذرة في الثانية، أو الثالثة، أو الرابعة فجراً وإرغامهم على العمل، لقاء ما يسدّ الرمق لا غير، حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة أو الثانية عشرة ليلاً، فتضمر أطرافهم، وتُنْحَل أجسادهم، وتشحب وجوههم، وتغرق طبيعتهم البشرية برمّتها في خمود كخمود الحجر يبعث مرآه على الذعر".

وثمّة أصداء قوية من كتاب فريديريك إنجلز **حال الطبقة العاملة في إنجلترا** (1845)، الذي ضَفر بين الملاحظات الشخصية، والمعلومات الصحفية المثبتة للإدانة، وتقارير اللجان البرلمانية، وتقارير مفتّشيّ المصانع، ونسخ من **هانسارد** [النسخ المطبوعة من المناقشات البرلمانية]. وقد كتب إنجلز: "لقد سرّتني شهادة خصومي"، إذْ أدهشه

حدّ الذهول أنَّ المؤسسة البريطانية قد نشرت كلّ هذا القدْر من الأدلّة التي تدينها. أمّا المقبوسات من "الكتب الزرقاء" الحكومية ومقالات **الإيكونوميست** في **رأس المال** فتبيّن كم تعلمّ كارل ماركس من هذا التكنيك الذي سبق لإنجلز أن استخدمه.

والفصل المخصّص ليوم العمل، وهو واحد من أطول فصول الكتاب، عبارة عن خلاصة لعدد من قصص الرعب، يضعها ماركس في إطار يناسبها من الأسلوب الغوطي. فهو يقول في فقراته التمهيدية: "رأس المال عملٌ ميّت لا يعيش، مثل مصّاص الدماء، إلاّ على امتصاص العمل الحيّ، فيعيش مزيداً من العيش كلّما امتصَّ مزيداً من العمل". وبعد هذا بأكثر من سبعين صفحة، وبعد وليمةٍ من الدّم المتخثّر، يختم ماركس أنَّ "مصّاص الدّماء لن يدع (العامل) يفلت". ولكي يحمي العمال أنفسهم من مصّاص الدماء هذا، "يتعيّن عليهم أن يجمعوا رؤوسهم معاً، وأن يفرضوا، كطبقةٍ، إصدار قانون، يشكّل نوعاً من حاجز اجتماعيّ جبّار يحول بينهم وبين بيع أنفسهم وعوائلهم للعبودية والموت بموجب عقد طوعيّ مع رأس المال". غير أنّه يقرّ بأنَّ مثل هذا القانون لن يكون كافياً بحدّ ذاته للإطاحة بـ **مالك النقد** والرأسماليين من أمثاله، ذلك أنَّ لديهم سبيلاً آخر لزيادة الإنتاجية وتالياً زيادة القيمة الزائدة.

فإذا ما كانت قوة العمل تلك السلعة الفريدة في قيمتها حقّاً، يمكن أن نتوقّع أن يؤدّي التنافس بين أرباب العمل إلى رفع

الأجور، وهذا ما يمكن أن يحصل بالفعل في أوقات العمالة الكاملة. غير أنَّه مع ارتفاع كلفة العمل، يجد **مالك النقد** أنَّ الاستثمار في الآلات الموفِّرة للعمل، ذلك الاستثمار الذي ربّما كان قد بدا غير اقتصادي في السابق، بات الآن ذا معنىً ماليّ، خاصةً إنْ لم يكن بمقدور **مالك النقد** أن يطيل يوم العمل. يقول ماركس إنَّ لدى رأس المال "دافع محايث، وسعيٌ دائم، لأن يزيد إنتاجية العمل، لكي يرخّص السلع، ويرخّص، عبر ترخيص السلع، العامل نفسه".

ويمكن للآلات، نظرياً، أن تخفّف العبء المُلقى على عاتق العامل، لكن ماركس يرى أنَّ آثار الآلات، في ظلّ نظام من الإنتاج الرأسمالي، هي آثار خبيثة على الدوام، على الرغم من المنافع الكبيرة التي تقدّمها للسيد **مالك النقد**. (يبدأ ماركس فصله المخصّص للآلات الصناعية بمقبوس من كتاب جون ستيوارت مل **مبادئ الاقتصاد السياسي**: "من المشكوك فيه أن تكون كافّة الاختراعات الميكانيكية التي تمّت إلى الآن قد خفّفت العناء اليوميّ لأيّ بشريّ"). فالآلة بإحلالها قدرتها الإنتاجية الرهيبة محلّ القوة البشرية المستقلّة تُخْضِع العاملَ لرأس المال مزيداً من الخضوع. فالعامل يفقد مهارته بسبب تلك المهارة غير البشرية التي تملكها الآلات ذاتية الحركة على وجه التحديد، وتضمحل قدرته على الدفاع عن موقعه عبر الاتحاد مع العمال الآخرين – من خلال

الجمعيات المهنية، مثلاً- كلّما اجتمعت الآلات معاً لتشكّل قوّة عظيمة البأس متزايدة أبداً. وهذه الرؤية، كما هو الحال غالباً في رأس المال، هي رؤية مستمدّة من قصص الرعب: "لدينا هنا، مكان الآلة المعزولة، وحشٌ آلي يشغل جسده مصانع بأكملها، وتتفجّر قوته الشيطانية، التي تستتر في البداية وراء حركات أعضائه العملاقة البطيئة والموزونة، في دوّامةٍ سريعة ومحمومة تدوّمها أجهزته العاملة التي لا يحصرها العدّ". وبقدر ما تستغني الآلات عن الحاجة إلى القوة البشرية تغدو أيضاً وسيلة لاستخدام الأطفال، الذين يتمتعون بقوة عضلية أضأل لكن أطرافهم أَمْرَن وأَرْشَق، وبذلك تُحْدِثُ انقلاباً في العقد بين العامل والرأسمالي:

باتّخاذنا تبادل السلع كأساسٍ لنا، كان افتراضنا الأول أنَّ الرأسماليّ والعامل يواجه واحدهما الآخر كشخصين حرّين، وكمالكين مستقلين، الأول الذي يملك النقد ووسائل الإنتاج، والآخر الذي يملك قوة العمل. غير أنَّ الرأسماليّ بات الآن يشتري الأطفال والقُصَّر...

ويلاحظ ماركس أنَّ الإعلانات التي تطلب عمّالاً من الأطفال غالباً ما تكون شبيهةً بتلك الإعلانات التي كانت تظهر من قبل في الصحف الأميركية وتطلب عبيداً من الزنوج، وهو يورد مثالاً على هذه الإعلانات يستمدّه من تقريرٍ لأحد مفتّشي المصانع

البريطانيين: "مطلوب 12–20 صبياً، ليسوا أصغر من السنّ الذي يمكّنهم من الظهور بمظهر الذين تجاوزوا 13 عاماً. الأجور أربع شلنات في الأسبوع". وتكمن أهمية عبارة "الظهور بمظهر الذين تجاوزوا 13 عاماً" في أنَّ **قانون المصانع** كان يمنع الأطفال دون الثالثة عشر من العمل أكثر من ستّ ساعات في اليوم. وكان يفرض أن يقوم طبيب مُعَيَّن رسمياً بالتصديق على أعمار أولئك الأطفال، ويلاحظ ماركس أنّ التناقص الواضح في عدد الأطفال دون الثالثة عشرة من العمر الذين يعملون في الصناعة في خمسينيات القرن التاسع عشر وستينياته "كان في جزئه الأعظم، بحسب الأدلّة التي يقدّمها مفتّشو المصانع أنفسهم، من صنع هؤلاء الأطباء الرسميين، الذين كانوا يغيّرون أعمار الأطفال بما يرضي تعطّش الرأسماليّ إلى الاستغلال وحاجة الأهل إلى الانخراط في هذا الاتجار".

ويؤدّي استعمال التكنولوجيا الرأسمالي إلى إطلاق شكلٍ من الحركة الدائمة. فآلةٌ تعمل ستّ عشرة ساعة في اليوم على مدى سبع سنوات ونصف تنتج بقدر ما تنتج هذه الآلة ذاتها حين تعمل ثماني ساعات فقط على مدى خمس عشرة سنة. ومع أنّها لا تنقل إلى الناتج النهائي مزيداً من القيمة الزائدة، إلاّ أنّها تتيح للرأسمالي أن يبتلع مقداراً من الربح في سبع سنوات ونصف كالمقدار الذي سيبتلعه في الحالة الثانية خلال خمس عشرة سنة. ومن هنا ذلك الباعث القوي لإطالة نوبات مراقبي الآلات، الذين

ليسوا في وَضْعٍ يتيح لهم أن يقاوموا ذلك، لأنَّ الآلة ذاتية الحركة كانت قد شدّدت التنافس على العمل بخلقها ما يدعوه ماركس "الجيش الصناعي الاحتياطي" المؤلّف من العاطلين عن العمل. وهؤلاء السكّان العاملون الفائضون ليسوا نتاجاً ثانوياً ضرورياً من نتاجات الرأسمالية الصناعية وحسب، بل يغدون أيضاً، وبالعكس، رافعةً للتراكم الرأسماليّ بتوفيرهم "كتلة من المادة البشرية جاهزة للاستغلال على الدوام". وحين تتوسّع السوق بسرعة أو تفتتح فروعاً جديدة، كما هو حال السكك الحديدية، "لا بدّ أن تتواجد إمكانية إلقاء جماهير عظيمة من البشر فجأةً إلى القطاعات الحاسمة دون إنزال أي أذى بمستوى الإنتاج في المجالات الأخرى. والسكّان الفائضون هم الذين يوفّرون هذه الجماهير". والطابع الدوريّ الذي تتّسم به الصناعة الحديثة - حيث نجد مرحلةً من النشاط المتوسّط، يتلوها إنتاج بضغطٍ عالٍ، فأزمة وركود- إنّما يتوقّف على تلك العملية المتواصلة من تشكّل الجيش الصناعي الاحتياطي، وامتصاصه، وإعادة تشكّله. ومع أنَّ أطوار هذه الدورة المختلفة تجنّد السكّان الفائضين إلاّ أنّها تغدو أيضاً تلك القوى الفاعلة التي تعيد إنتاجهم.

وبدوره فإنَّ العمل الزائد ينظّم الحركات العامة التي تحركها الأجور. وكما يقول ماركس:

في مراحل الركود والازدهار المتوسط، يُثْقِلُ الجيش

الاحتياطي الصناعي على جيش العمال الفاعل؛ وفي مراحل فرط الإنتاج والنشاط المحموم، يكبح مطالبهم. ولذلك فإنَّ الفائض السكّاني النسبيّ هو الخلفية التي ينجز قانونُ الطلبِ على العمل وعرضِهِ إزاءها عملَه.

وليس لدى ماركس أيّ أوهام بشأن التناسق المقدّس المزعوم في قانون العرض والطلب. فالطلب على العمل لا يتوافق مع زيادةٍ في عرض رأس المال، ذلك أنَّ الأمر "ليس أمر قوّتين مستقلّتين تعمل واحدتهما على الأخرى. فالنرد مغشوش". وهنا يشنّ ماركس هجوماً عنيفاً على "واحدةٍ من مآثر التبريريّين الاقتصاديين العظيمة"؛ هي الفكرة التي روّجها عدد من اقتصاديي أواسط العهد الفيكتوري ومفادها أنَّ إدخال آلات جديدة، أو التوسّع في القديمة، "يحرّر" العمال بعض الشيء. فهو يرى أنَّ ذلك لا يحرّرهم إلا بمعنى أنهم يُتْرَكون بغير عمل على الإطلاق، "ويمكن لكلّ كسرة جديدة من رأس المال تتطلّع حولها باحثةً عن وظيفة أن تفيد منهم". وحين يجدون عملاً، فإنَّ خشيتهم من العودة إلى الالتحاق بالجيش الاحتياطي تتركهم أكثر استعداداً للاستغلال. ولذلك يستنتج ماركس أنه كلما زادت إنتاجية العمل، زادت "الكتلة النسبية" للجيش الصناعي الاحتياطي. وهكذا تكون عاقبة ازدياد الثروة الاجتماعية زيادةً في الفاقة الرسمية. "ذلك **هو القانون العام المطلق للتراكم**

الرأسمالي"، كما يعلن ماركس في نفيرٍ حادّ يعبّر عنه التشديد الذي يضعه على هذه الجملة، لكنه لا يلبث أن يقوّضه على نحوٍ مزعج في الجملة التالية ليس غير: "وهذا القانون، شأن جميع القوانين الأخرى، تعدّله أثناء سريانه ظروف كثيرة، ليس من شأننا هنا أن نقوم بتحليلها".

هكذا يصل ماركس، بعد أن نحّى كلّ اعتراض، إلى ذلك الضرب من القطع والجزم الذي يُعَدّ الأسوأ صيتاً في **رأس المال**: وهو أنَّ الرأسمالية تؤدّي إلى "تبئيسٍ" أو إفقارٍ مطّرد للبروليتاريا. فكثير من الفقهاء أخذوا ذلك على أنّه يعني أنَّ ازدهار الرأسمالية المتورّم يتحقّق عبر انخفاض مطلق في أجور العمال ومستوى معيشتهم، ووجدوا أنَّ من اليسير أن يزدروا ذلك ويهزأوا به. انظروا إلى الطبقات العاملة اليوم، وما لديها من سيارات وأجهزة مايكروويف: لم تُفْقَر كثيراً، أليس كذلك؟ بل إنَّ الاقتصاديّ الأميركي بول ساموبلسون رأى أنَّ من الممكن التغاضي عن عمل ماركس برمّته وإهماله لأنَّ إفقار العمال "لم يحصل قطّ". ولأنَّ كتب ساموبلسون كانت قوتاً رئيساً لأجيال من الطلبة الجامعيين في كلٍّ من بريطانيا وأميركا، فقد غدا رأيه هذا هو الرأي الشائع.

غير أنَّ هذا الرأي ليس سوى أسطورة، تقوم على قراءة خاطئة لـ "قانون التراكم الرأسمالي العام" في الفصل 25 من المجلّد الأول من **رأس المال**. فما يقوله ماركس هو أنَّ "الإفقار يشكّل شرطاً

للإنتاج الرأسمالي، ولتنامي الثروة الرأسمالي. وهو جزء من نفقات الإنتاج الرأسمالي العرضية المرافقة: لكن رأس المال يعرف في العادة كيف يلقي تلك النفقات عن عاتقه ليضعها على عاتق الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة". ومن الواضح أنَّ ما يشير إليه ماركس، في هذا السياق، ليس البروليتاريا كلّها بل "أدنى رواسب" المجتمع، كأولئك الذين يعانون من بطالة دائمة، والمرضى، والمنهكين، الذين يشكّلون شريحةً لا تزال موجودة، وغالباً ما يطلق عليها الآن اسم الطبقة الدنيا. (ولقد سبق لمنبوذٍ يهوديّ آخر أن قال: "الفقراء معكم على الدوام"، دون أن يرى أيّ اقتصاديّ إلى الآن أنَّ تعاليم يسوع فقد فقدت كلّ مصداقيّة لها بسبب هذا الإفقار الأبديّ الذي تنبّأ به. بل إنَّ ليجيك كوفالوفسكي نفسه، وهو واحد من أشدّ نقّاد ماركس نفوذاً في القرن العشرين، يسلّم بأنَّ "الفاقة المادية ليست تلك المقدمة المنطقية الضرورية لتحليل ماركس نزع الإنسانية الناجم عن العمل المأجور أو لما يتنبّأ به من دمار الرأسمالية الحتميّ".

وما قاله ماركس هو أنّه في ظلّ الرأسمالية سوف يكون هنالك انخفاض نسبيّ – وليس مطلقاً– في الأجور. وهذا صحيحٌ وواضحٌ: فما من شركة تتمتّع بزيادة في القيمة الزائدة قدرها 20٪ سوف تتخلّى عن كلّ هذه الغنيمة لقوّتها العاملة على هيئة ارتفاع في الأجور قدره 20٪. "ويترتّب على ذلك"، كما يقول ماركس، "أنَّه

بالتناسب مع تراكم رأس المال، لا بدّ أن يزداد حال العامل سوءاً، سواء أكان أجره مرتفعاً أم كان متدنيّاً": فالعمل يتلكّأ أبعد فأبعد خلف رأس المال، بصرف النظر عن عدد السيارات وأجهزة المايكرويف التي يمكن أن يشتريها العمال.

وعلاوةً على هذا، فإنَّ ماركس يوضح في الفقرة ذاتها بأشدّ ما يكون الوضوح أنَّ تعريفه للفقر (شأن تعريف المسيح) يمضي أبعد بكثير من الليرات والقروش: إلى سحق الروح الإنساني. فإذْ يُصَفَّد العامل إلى رأس المال "بذلك الإحكام الذي يفوق إحكام الأسافين التي قيّد بها هيفايستوس بروميثيوس إلى الصخرة"، فإنَّ بؤس بعضهم يغدو شرطاً ضرورياً لثروة الآخرين:

> **في النظام الرأسمالي جميع الطرائق المتَّبَعة لزيادة إنتاجية العمل الاجتماعية إنّما تكون على حساب العامل الفرد... إنّها تشوّه العامل وتحوّله إلى مزقة من بقية إنسان؛ وتنحطّ به إلى مستوىً يغدو عنده ملحقاً بالآلة؛ وتدمّر المحتوى الفعليّ لعمله إذْ تحوّله إلى عذاب؛ وتغرّبه عن الطاقات الفكرية التي تنطوي عليها سيرورة العمل بالنسبة ذاتها التي يكون فيها العلم مندمجاً في هذه السيرورة كقوة مستقلّة؛ وتمسخ الشروط التي يعمل في ظلّها، وتخضعه في سيرورة العمل إلى استبدادٍ هو الأشنع بحقارته؛**

وتحوّل عمره إلى زمنٍ من العمل، وتلقي بزوجته وطفله تحت عجلات عربة رأس المال... ولذلك، فإنّ تراكم الثروة في طرف هو في الوقت ذاته تراكمٌ للبؤس، وعذاب العمل، والعبودية، والجهل، والتوحّش، والانحطاط الأخلاقي في الطرف المقابل، طرف الطبقة التي تنتج نتاجها كرأسمال.

والجملة الأخيرة، مأخوذة وحدها، يمكن إيرادها كشاهدٍ آخر على تنبّؤ ماركس بإفقار العمال مالياً ذلك الإفقار المطلق، غير أنّ معتوهاً وحسب - أو محاضراً في الاقتصاد- هو الذي يمكن أن يتمسّك بهذا التأويل بعد قراءة التنديد الراعد الذي يسبقه.

وفي سبعينيات القرن العشرين جرى كلامٌ كثير على "عصر الرفاه" الوشيك، الذي نادراً ما سيضطرنا إلى القيام بأيّ عمل، نظراً لما يشتمل عليه من أَتْمَتة. كما انهمر سيلٌ من الكتب التي تمعن الفكر في الكيفية التي سنملأ بها أوقات فراغنا المستجدّة دون أن نغدو أولئك الكسالى الذين لا شفاء لهم. وكلٌّ من يعود اليوم إلى واحدٍ من هذه الكتب في مكتبات الكتب المستعملة لا بدَّ أن يضحك غير مصدِّق. فالمُسْتَخْدَم البريطاني العادي بات يعمل الآن 80224 ساعة زيادةً على مدة العمل التي يعملها طوال عمره، مقابل 69000 ساعة في العام 1981. وبدلاً من إضاعة أخلاق العمل، يبدو أنّ هذا الأخير بات يستعبدنا أكثر من ذي قبل. والإقبال اليوم

هو على كتبٍ تتساءل بقلق كيف يمكن لنا أن نحقّق "توازناً بين العمل والعيش" في عصرٍ لا يوفّر لكثيرٍ من البشر أيّ وقتٍ لأيّ شيء يتعدّى العمل والنوم.

وما كان هذا ليدهش كارل ماركس. فهو في الفصل 12 من **رأس المال** يكشف تلك الأطروحات الاقتصادية أواسط العهد الفيكتوري على حقيقتها والتي "يمكن أن نقرأ في صفحةٍ منها أنَّ العامل يدين بالامتنان إلى رأس المال على تطوير إنتاجيته، لأنَّ ذلك قد قصّر وقت العمل الضروري، وفي الصفحة التالية أنَّ عليه أن يبرهن على امتنانه بالعمل في المستقبل 15 ساعة بدلاً من 10". فما يهدف إليه الإنتاج الرأسمالي، كما يقول ماركس، ليس اختصار يوم العمل بل التقليل إلى أدنى حدّ من وقت العمل الضروري لإنتاج سلعة. "فواقعة أنَّ العامل، حين زادت إنتاجية عمله، بات ينتج من السلع عشرة أضعاف ما كان ينتجه من قبل، ويصرف بذلك عشر وقت العمل الذي كان يصرفه على أيّ منها، لا تحول بأيّ حال من الأحوال بينه وبين مواصلة العمل 12 ساعة كما كان الأمر في السابق ولا بينه وبين أن يُنْتج 1200 قطعة بدلاً 120 من في هذه الساعات ال 12، بل إنَّ يوم عمله قد يُطَوَّل في الوقت ذاته بحيث يُنْتج 1400 قطعة في 14 ساعة". فغاية هذه العملية هي "تقصير ذلك الجزء من يوم العمل الذي ينبغي أن يعمل فيه العامل لنفسه وبهذا تطويل ذلك الجزء من اليوم الذي يبقى فيه حرّاً لكي يعمل للرأسمالي بالمجّان".

غير أنّه إذا ما تدفّقت كلّ هذه السلع الفائضة إلى السوق ولم يَغْدُ العمال (في دورهم كمستهلكين) أكثر غنىً من ذي قبل، فسوف يبقى لدى الرأسمالي كومة هائلة من المنتجات غير المُباعة. فما العمل في مثل هذه الحالة؟ لقد سبق لماركس أنْ لفت الانتباه في **البيان الشيوعي** عام 1848 إلى "الأزمات التجارية التي تعمل بتكرّرها الدوري على وضع وجود المجتمع البرجوازي برمّته على المحكّ. ففي هذه الأزمات يُدَمَّر دورياً ليس قَدْرٌ كبير من المنتجات الموجودة وحسب، بل قَدْرٌ كبير أيضاً من قوى الإنتاج التي سَبَق خلقها. وفي هذه الأزمات يندلع وباء - هو وباء فرط الإنتاج - الذي كان يبدو، في جميع العهود السابقة، ضَرْباً من السخافة المنافية للعقل". ورأى ماركس أنَّ شروط المجتمع البرجوازي هي ببساطة أضيق من أن تستوعب الثروة التي خلقتها هي ذاتها. ولذلك يكون أمام الرأسمالية سبيلان للتغلّب على هذه المشكلة: "بتدمير كتلة كبيرة من قوى الإنتاج ذلك التدمير المفروض من جهة أولى؛ وبفتح أسواق جديدة واستغلال الأسواق القديمة مزيداً من الاستغلال الشامل من جهة ثانية، أي بتمهيد السبيل أمام مزيدٍ من الأزمات الشديدة والمدمِّرة، وبالحدِّ من الوسائل التي يمكن بواسطتها منع نشوب الأزمات".

تلك هي دورة "الازدهار والإفلاس" التي تكافح الحكومات منذ ذلك الحين للفرار منها. وبحسب ماركس فإنَّ لا مجال لهذا الفرار

ما دامت الرأسمالية سائدة: فإيقاع التوسّع والانحسار الشبيه بإيقاع المدّ والجزر هو جزء لا يتجزّأ من هذا النظام الذي ينطوي على ميل طبيعي إلى الإنتاج الفائض. ويقول ماركس في المجلّد الثالث من **رأس المال**: "إنَّ العقبة الفعلية أمام الإنتاج الرأسمالي هي رأس المال ذاته". فحين يستند الحفاظ على قيمة رأس المال إلى نزع ملكية جماهير الشعب وإفقارها، لا بدَّ أن يدخل ذلك على الدوام في صراعٍ مع الدافع المتزامن الذي يدفع رأس المال باتجاه توسيع الإنتاجية غير المحدود والذي لا يقيّده أي قيد. "وعلى الدوام يبقى السبب الأخير لجميع الأزمات الفعلية هو الفقر واستهلاك الجماهير الضيّق بالمقارنة مع ميل الإنتاج الرأسمالي إلى تطوير القوى المنتجة بطريقةٍ لا يحدّها سوى قدرة الاستهلاك المطلقة التي يتّسم بها المجتمع بأكمله".

هكذا تكون الرأسمالية مهدَّدةً بأذيّةٍ قاتلة تُنْزِلها بها أسلحتها هي ذاتها. ورأى ماركس بعد إخفاق انتفاضات العام 1848 أنَّ من غير الممكن قيام ثورة جديدة "إلاّ كعاقبةٍ لأزمة (اقتصادية) جديدة"، وظلَّ منذ ذلك الحين ينتظر وصول الجائحة على أحرٍّ من الجمر. وفي عيد الميلاد عام 1851 تنبَّأ بأنّها "لا بدَّ أن تنشب في الخريف القادم على أبعد تقدير... وإني لَمُقْتَنِعٌ أكثر من أيّ وقتٍ مضى بأنّه لن تكون هنالك ثورة جدّيّة إنْ لم تكن هنالك أزمة تجارية". وكان كلُّ اضطراب في الأسواق أو تسارع في حالات الإفلاس يفضي

بماركس إلى تنبّؤات بهيجةٍ مماثلة. "وعلى رأس ذلك ثمّة الأزمة التجارية التي تلوح أقرب فأقرب والتي ظهرت أعراضها الباكرة على كلّ يد. Les choses marchent [أمور متعلقة بالتجارة] (1852). لا بدّ للأوضاع الراهنة... كما أرى أن تفضي سريعاً إلى زلزال" (1853). وكان فريدريك إنجلز، عميل ماركس داخل قلعة الرأسمالية، لا يني يعزّز توقّعات هذا الأخير، وقد أعلمه في العام 1856 أنَّ السنة التالية سوف تشهد "يوماً من الغضب لم يُرَ له مثيل من قَبْل؛ فصناعة أوروبا بأجمعها في حالةٍ من الخراب، والأسواق برمّتها متخمة بمخزونها من البضائع... والطبقات المالكة جميعاً في ورطة، إفلاسُ البرجوازية الكامل، حربٌ وتبذير إلى آخر حدّ". وفي شتاء 1857– 1858، راح ماركس يعمل بكلّ ما أوتي من قوةٍ، كما رأينا، على دفاتر ملاحظاته الاقتصادية التي غدت كتاب **الأسس** "لكي يوضح الخطوط العامة على الأقلّ قبل الطوفان". كما عاد إلى الموضوعة ذاتها في تذييلٍ للطبعة الثانية من المجلّد الأول من رأس المال (1873)، كتبه دفاعاً عن أسلوبه الديالكتيكي:

> **(الديالكتيك) في شكله العقلاني هو فضيحةٌ وشنْعة للبرجوازية والعقائديين الناطقين باسمها، لأنّه ينطوي في فهمه الإيجابي لما هو قائم على ما يمثّل في الوقت ذاته اعترافاً بنفيه، وهلاكه المحتوم... وحقيقة أنّ حركة المجتمع الرأسمالي ممتلئة**

بالتناقضات تتجلّى على نحوٍ لافت للبرجوازي العملي من خلال تقلبات الدورة المتكررة التي تمرّ بها الصناعة الحديثة، والتي تشكّل الأزمة العامة ذروتها. تلك الأزمة تدنو من جديد...

وحين تصل تلك الأزمة، أضاف ماركس، فإنّ شدّتها وشمولها سوف "تُقْحِمُ الديالكتيك حتى في رؤوس محدثي النعمة في الإمبراطورية البروسية-الألمانية المقدّسة الجديدة".

أمَلٌ سُدىً: فحتى بعد ما يقارب القرن ونصف القرن، لا يزال استخدام ماركس للديالكتيك في **رأس المال** محلّ جدال ساخن. فقد استمدّ ماركس هذا المنهج من دراسته الباكرة لهيغل، الذي عَمِل على الجمع بين كثير من أشكال الديالكتيك السابقة - من متناقضات زينون إلى النقد الكانطي- وتوليفها فيما يمكن اختصاره على أفضل وجه بأنّه سيرورة العقل المولّد لذاته. وقد دعا هيغل نفسه هذا الديالكتيك بأنّه "فَهْمُ الأضداد في وحدتها أو التقاط الإيجابي في السلبيّ"، ومطاردة التناقضات واندماجها في أفكار جديدة أكمل. فكلُّ فكرة هي نتاج طور أقلّ تطوراً بين أطوار تلك الفكرة، لكنها تنطوي في داخلها على بذرةِ فكرةٍ متقدّمةٍ أكثر.

وعلاقة هذا بتصوّر ماركس للتقدّم الاقتصادي هي علاقةٌ واضحةٌ بما فيه الكفاية، مع أنَّ هيغل، الذي كان مثالياً وليس مادياً،

كان ليحتجّ حتماً على ما تعرّضت له تقنيّته من عملية قَلْب. فالعالم الفعلي، عند هيغل، ليس سوى تجلٍّ ل "الفكرة"، أمّا عند ماركس فليست الفكرة سوى العالم الماديّ منعكساً في العقل البشري ومُتَرْجَماً إلى أشكالٍ من الفكر. يقول ماركس: "ديالكتيك هيغل هو الشكل الأساسي لكلّ ديالكتيك. إنّما فقط بعد أن يُجَرَّد من شكله الملتبس الصوفيّ، وهذا على وجه التحديد ما يميّز منهجي". ويتذكّر ماركس في تذييل العام 1873 أنّه انتقد الجانب الصوفيّ في ديالكتيك هيغل قبل ما يقارب الثلاثين عاماً، وكان لا يزال الزيّ الرائج في ذلك الحين.

ولكن حين كنتُ أعملُ على المجلد الأول من رأس المال، راح أولئك المقلّدون المتغطرسون التافهون، من ذوي الطبع الرديء الذين يكثرون الكلام الآن في الدوائر الألمانية المتعلّمة، يجدون متعةً في معاملة هيغل... كما لو أنّه "كلب نافقٌ". ولذلك جاهرتُ بأنني تلميذٌ لذلك المفكّر الجبّار، بل عمدت، في هذا الموضع أو ذاك من الفصل الخاص بنظرية القيمة، إلى مغازلة طريقته الخاصة في التعبير.

غير أنَّ هذه المغازلات الديالكتيكية كانت لها قيمة استعمالية مفرطة، وكان ماركس يعلم ذلك. فبعد كتابته مقالةً عن التمرّد الهندي في العام 1857، أشار فيه إلى أنَّ البريطانيين سوف يبدؤون

انسحابهم ما إنّ يبدأ موسم الأمطار، اعترف لإنجلز، قائلاً: "لعلّي أتحامق وأجعلُ من نفسي سخريةً للآخرين. غير أنَّ بمقدور المرء على الدوام أن يخرج من ذلك الوضع بقليلٍ من الديالكتيك. ولقد صُغْتُ أطروحتي، بالطبع، بحيث تكون صائبةً في الحالتين". وحين يُستَخْدَم الديالكتيك على هذا النحو، فإنّه يعني ألاّ يعترف المرء قطّ بأنّه على خطأ.

حتى النبوءة التي تبدو واضحةً بلا لَبْس في **رأس المال** – أفول الرأسمالية الوشيك – يمكن هكذا أن تروغ من الهجوم النقدي الذي يشنّه من يسعون لإثبات زيفها. ويؤكّد ماركس، في خاتمة المجلد الأول من **رأس المال**، أنَّ التنافس بين الرأسماليين يركّز الإنتاج في وحداتٍ أكبر باطّراد، تزيد من شدّة اضطهاد العمل واستغلاله، "غير أنّ ذلك يترافق أيضاً مع تنامي عصيان الطبقة العاملة، تلك الطبقة التي لا تني تتزايد عدداً، وانضباطاً، ووحدةً، وتنظيماً بفعل آلية سيرورة الإنتاج الرأسمالي ذاتها... إنّ ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية يُقْرَع". ومعظم القرّاء يستخلصون من هذا أنَّ ماركس كان يحسب أنّ الرأسمالية راقدةٌ أصلاً على فراش الموت، وهو استخلاص منطقي بالنظر إلى ذلك الطّرب القياميّ الذي كان يحيّي به كلّ أزمة مالية جديدة. "لا بدّ للأوضاع الحالية... كما أرى أن تفضي سريعاً إلى زلزال". غير أنَّ من المدهش أن يطرح ماركس، من بين البشر جميعاً، مثل هذا الافتراض. فوصفه أطوار

الإنتاج الاقتصادي التاريخية المختلفة- البدائيّ، والمشاعيّ، والقديم، والإقطاعي، والرأسمالي- يلحظ أنَّ كلَّ حقبةٍ من هذه الحقب دامت قروناً كثيرة، بل ألفيات في بعض الأحيان، قبل أن تخلي المكان لوريثتها. ويعترف ماركس بأنَّ الرأسمالية البرجوازية هي أشدّ دينامية وقوّة من أيّ أسلوب سبقها: فقد كتب في **البيان الشيوعي** أنّها "اجترحت عجائب تتخطّى بكثير الإهرامات المصرية، والأقنية الرومانية والكاتدرائيات الغوطية؛ وقامت بحملات تضع في الظلّ كلَّ خروجٍ سابقٍ قامت به الأمم وكلَّ حربٍ صليبيةٍ سابقة". فكيف أمكن لماركس، إذاً، أن يقتنع بأنَّ هذه القوة المرعبة سوف تؤول إلى الإخفاق بعد قرنٍ أو اثنين؟

لعلّه لم يقتنع. فالمجلّد الأول من **رأس المال** ربما يكون قد بدا على أنّه ناقوس نعي الرأسمالية، لكننا نجد في الفصل الأخير من المجلد الثاني "عرضاً تخطيطياً" لحساباتٍ افتراضية تقدّم نموذجاً اقتصادياً لاقتصادٍ رأسمالي ينمو بثبات دون أزمات متكررة ويتمكن نظرياً من الاستمرار إلى ما لا نهاية. ومع أنّ ماركس كان يتوق إلى انهيار الرأسمالية ونهاية الاستغلال - وهو توقٌ كان يتفجّر في بعض الأحيان في نبوءاتٍ قياميةٍ مروِّعة- إلاّ أنَّ قوة بلاغته تخفّ وتدقّ حين يدرس المرء عمله ككلّ. وغالباً ما صُوِّرَ ماركس على أنّه ذلك الحتميّ الميكانيكي الذي رأى العالم محكوماً بقوانين حديدية وعواقب لا مفرّ منها، لكنّ ذلك ليس سوى كاريكاتور لماركس.

صحيحٌ أنّه زعم في **البيان الشيوعي** أنَّ سقوط البرجوازية وانتصار البروليتاريا "حتميان على حدٍّ سواء"؛ غير أنّه أضاف، في **الثامن عشر من بروميير لوي بونابرت**، أنَّ "البشر يصنعون تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه على هواهم؛ لا يصنعونه في ظروفٍ يختارونها بأنفسهم، بل في ظروفٍ يواجهونها مباشرةً، تكون متعيّنةً وموروثة من الماضي".

ويَعِدُ التصدير الأصلي لـ **رأس المال** برسم الخطوط العريضة "لقوانين الإنتاج الرأسمالي الطبيعية... التي تفعل فعلها بضرورةٍ حديدية". غير أنَّ ماركس يعلم، بوصفه طالباً سابقاً درس الحقوق، أنّ مجرّد وجود قانون ضدّ السرقة، على سبيل المثال، لا يعني وَضْعَ حدٍّ لكلّ لصوصيّة. وهذا واضحٌ على نحوٍ خاص في إحدى صياغاته الأشدّ إثارةً للجدال، ما يُدْعى قانون هبوط معدّل الربح.

والفكرة التي ترى أنّ معدّل الربح يهبط مع تطوّر الاقتصاد هي فكرة شائعة لدى جميع الاقتصاديين الكلاسيكيين، بمن فيهم آدم سميث وديفيد ريكاردو، مع أنّهم يختلفون على **السبب** الذي يقف وراء ذلك. فسميث يعزو ذلك إلى تضاؤل فرص الربح؛ في حين يعتقد ريكاردو أنَّ عَرْض الأرض المتناهي والمحدود كفيل بأن يؤدّي إلى ارتفاع إيجاراتها، مما يحدّ من هوامش الربح. أمّا رواية ماركس التي يعرض خطوطها العامة في المجلد الثالث من **رأس المال**، فترى

أنَّ التنافس بين الصناعيين سوف يضطرّهم إلى توظيف المزيد في "رأس المال الثابت" (أي في المنشآت والآلات) مما يؤدّي تالياً إلى توظيفٍ أقلّ نسبياً في "رأس المال المتحوّل" (الأجور). فإذا ما كان العمل البشري، بحسب اعتقاد ماركس، هو مصدر القيمة التبادلية، فإنّ معدل الربح - إنْ لم يكن مجموعه الفعليّ- لا بدّ أن يهبط. "وهذا ما يبرهن على تلك الضرورة المنطقية التي مفادها أنّ معدّل القيمة الزائدة المتوسّط لا بدّ أن يعبّر عن نفسه في تطوّره من خلال هبوط معدّل الربح العام".

ولقد تعرّض هذا التأكيد الجريء، غير المُثْبَت بالدليل، لكثير من الهجوم، ويبدو أنّ ماركس كان يتوقّع ذلك. فهو يحاول في الفصل التالي مباشرةً أن يجد الأسباب التي حالت عملياً دون هبوط معدّل الربح على النحو الذي تقتضيه نظريّته. وأحد هذه الأسباب هو التجارة الخارجية: ذلك أنّ الواردات رخيصة الإنتاج تتيح هامشاً أعلى من الربح. وثمّة أيضاً ذلك الأمر المألوف المتعلّق بالجيش الصناعيّ الاحتياطي: فزيادة الإنتاجية تجعل العمال فائضين عن الحاجة وتخفض الأجور، وبذلك تُبْطِئ الميل إلى إحلال الآلات باهظة الثمن محلّ العمل البشري. وباختصار، فإنَّ " العمل يخضع لتأثيرات مضادة، تعترض أثر القانون العام وتُبْطِلُه، وتعطيه صفة مَيْلٍ ليس غير". والحال، أنَّ "التأثيرات التي تُنْتِجُ ميلاً إلى هبوط معدّل الربح العام تُحْدِثُ هي ذاتها آثاراً مضادة أيضاً، تكبح

هذا الهبوط، وتعوّقه، وتشلّه جزئياً". مرّة أخرى، يبدو الأمر كما لو أنَّ ماركس يعيد صياغة أطروحاته بحيث تكون صائبةً في الحالتين.

ويمكن أن نجد تعديلات مماثلة في تناول ماركس تلك الأزمات المستوطنة المرتبطة بفرط الإنتاج (أو بانخفاض الاستهلاك، إذا ما نظرنا إليها من الجانب الآخر). فأولى عواقب الانحسار، حين يصل، هي هبوط هائل في الأسعار وانخفاض في رأس المال. غير أنّ ذلك يستعيد معدّل الربح، ويمكّن من استئناف الاستثمار والنمو. وكما يقول ماركس في المجلد الثالث من **رأس المال**: " إنَّ ركود الإنتاج الذي طَرَأ يُعِدُّ الأرضية لتوسّعٍ لاحقٍ في الإنتاج، ضمن الحدود الرأسمالية. وبذلك نكون قد درنا الدورة بأكملها. وذلك الجزء من رأس المال الذي انخفضت قيمته بتوقّف وظيفته يستردّ قيمته السابقة. وبصرف النظر عن ذلك، ومع توسّع شروط الإنتاج، وتوسّع السوق، وزيادة الإنتاجية، فإنَّ دورة الآثام ذاتها تُدار مرّة أخرى". أفلا يمكن للمرء، إذاً، أن يعتبر هذه الارتعاشات الدورية مجرّد آليات للتصويب الذاتي، تضمن البقاء الدائم للنظام بدل أن تعجّل بسقوطه؟ فالرأسمالية، كما يقول ليون تروتسكي، "تعتاش على الأزمة والازدهار كما يعتاش الكائن البشري على الشهيق والزفير".

لا يوضح ماركس في أيّ موضعٍ من **رأس المال** لماذا أو كيف – فما بالك بمتى– سيدمّرُ النظامُ ذاته في النهاية. فهو يكتفي

بِعَرْضِ ذلك على أنّه قناعته: كلُّ هبوط يفضي إلى تركّز أعظم في رأس المال، وهذا الاحتكار يغدو قيداً على أسلوب الإنتاج إلى أن "يبلغ تمركز وسائل الإنتاج وتشريك العمل في النهاية حدّاً يغدوان عنده متعارضين مع إهابهما الرأسمالي. فيتمزّق هذا الإهاب إرباً... نازعُو الملكية تُنْزَع ملكيتهم". وبهذا المنظور السعيد ينهي ماركس المجلد الأول (وهو المجلد الوحيد المكتمل) من **رأس المال**.

مكتملٌ، أجل، إنّما تقريباً وحسب. فبعد خاتمته المدوّية، قرر ماركس أن يضيف قَفْلَةً ساخرة على هيئة فصل عن "نظرية الاستعمار الحديثة"، أراد له أن يبيّن ما يحصل إذا ما تحرّر العمال المأجورون من أغلالهم. ففي بلدان مثل إنجلترا، أخضع النظام الرأسمالي لسطوته موارد الأمّة التي يراها الاقتصاديون جزءاً من النظام الطبيعي. لكن ماركس يلاحظ أنَّ "الأمر مختلف في المستعمرات"، حيث يواجه السيد **مالك النقد** عقبة المستوطنين من الطبقة العاملة الذين يستخدمون عملهم لإثراء أنفسهم بدلاً من إثراء الرأسمالي. (كان إنجلز قد كتب لماركس في أيلول من العام 1851، بعد اكتشاف الذهب في جنوب أستراليا: "شيء باهر. البريطانيون سوف يُطْرَدون وولايات القتلة، واللصوص، والمغتصبين، والنّشالين المتحدة سوف تُجْفِلُ العالم بكشفها عن تلك العجائب التي يمكن أن تنجزها دولةٌ مكوّنةٌ من أنذال لا يضعون أيّ براقع").

والحكاية الأساسية في هذا الفصل الأخير هي حكاية السيد بيل التراجيكوميدية، حيث يأخذ معه من إنجلترا إلى منطقة نهر سوان في أستراليا الغربية 50000 من الجنيهات الاسترلينية عداً ونقداً و 3000 من رجال الطبقة العاملة ونسائها وأطفالها. لكنه يُغْفِل شيئاً واحداً: الحاجة لأن يُبقي عمّالهُ منفصلين عن وسائل الإنتاج. فَهُم، إذْ يجدون الأرض متاحةً بالمجّان في هذه المنطة الخالية يتخلّون عن ربّ عملهم، يتركونه حتى من غير خادم يُعِدُّ فراشه أو يُحْضِر له الماء من النهر. يقول ماركس: "يا لتعاسة السيد بيل الذي احتاط لكلّ شيء ما عدا تصدير علاقات الإنتاج الإنجليزية إلى نهر سوان!".

وجد ماركس قصة بيل هذه في كتاب لرجل الأعمال إدوارد غيبن ويكفيلد، الذي أوردها كمثال على العواقب الرهيبة التي تترتّب على الاستعمار العفوي غير المُنَظّم. فقد اشتكى ويكفيلد من أنَّ "قَدْراً هائلاً من رأس المال، والبذور، والأدوات، والماشية قد فني بسبب الحاجة إلى العمال الذين يستخدمونه، ....ولم يحتفظ أحد من المستوطنين بأيّ رأس مال يزيد على ما يمكن أن يستخدمه بيديه". وفي الولايات الشمالية من أميركا، أيضاً، "يمكن الشكّ فيما إذا كان ما يعادل عشر السكّان تنطبق عليهم تسمية العمّال المأجورين". فالعمال، حين سنحت لهم الفرصة، كفّوا عن كونهم عمّالاً بالأجرة وغدوا منتجين مستقلّين، بل ربما "منافسين

لأسيادهم السابقين في سوق العمل". وبغية مداواة هذه الحال، دعا ويكفيلد إلى "استعمار منهجيّ"، على نحوٍ يضمن توفير العمال التابعين والخاضعين، الذين لا يختلفون في وظيفتهم ومكانتهم عن العبيد. وهذا ما يمكن تحقيقه بسهولة باصطناع سعر باهظ للأرض العذراء، ووضعها أبعد من متناول ذوي الدخل العادي وإجبارهم بذلك على العمل لدى السيد بيل المسكين.

ويمكن لنا أن نرى لماذا سُرَّ ماركس كثيراً بهذا الاعتراف الصريح بمتطلّبات الرأسمالية. وهو يقول: "لا تكمن مزية إ. غ ويكفيلد العظيمة في أنّه اكتشف شيئاً جديداً عن المستعمرات، بل في أنّه اكتشف في المستعمرات حقيقة العلاقات الرأسمالية في البلد الأمّ... أنَّ الشرط الأساسي لأسلوب الإنتاج والتراكم الرأسماليين، وتالياً للملكية الخاصة الرأسمالية أيضاً، هو إبْطال تلك الملكية الخاصة التي تقوم على عمل الفرد نفسه؛ وبعبارة أخرى، نَزْعُ ملكية العامل". وواقعةُ اختيار ماركس هذه الجملة كجملة أخيرة في الكتاب تفضي لنا بالكثير عن مقاصدِهِ كمؤلّف. فلو خَتَم بإهاباتٍ تتمزّق إرباً وبنازعين للملكية تُنْزَع ملكيّتهم، لربما أُخِذَ رأس المال على أنّه بصورةٍ أساسيةٍ ضَرْب من العمل النبوئيّ بشأن مصير الرأسمالية المحتوم. لكنه، عوضاً عن ذلك، يلتفت من جديدٍ إلى الضحايا وليس إلى المضطهِدين، فيتركنا مع إعادةِ صياغةٍ للموتيف المسيطر: مهما يكن مصير الرأسمالية، سواء

دامت قرناً أو ألفيةً من السنين، تبقى ذلك النظام الذي يعتمد على الاستغلال.

ها نحن قد عدنا من حيث بدأنا، في جحيمٍ أرضيّ يشبه طبعةً علمانيةً من **جحيم** دانتي. "Vien retro a me, e lascia dir le genti" (ما الذي يهمّك فيما يتهامسه الناس هنا؟ اتبعني ودع الناس يتقوّلون). هذا ما يقوله فيرجيل لدانتي في النشيد الخامس من **المطهر**. ولأنّ ماركس يفتقر إلى فيرجيل يهديه ويرشده، فإنّه يعدّل النبرة في تصديره المجلد الأول من رأس المال لكي ينبّه إلى أنّه لن يقدّم أيّ تنازل لتحيّزات الآخرين: "فشعاري الآن، كما كان الحال على الدوام، هو قول الفلورنسيّ العظيم: Segui il tuo corso, e lascia dir genti (امْضِ في سبيلك ودَع الناس يتقوّلون). وإذاً، فإنَّ الكتاب مُتَصوَّر، منذ البداية، على أنّه تَرَدٍّ صوب المهاوي الأدنى، وهو ينقل لنا حسّاً بالمكان والحركة مفعماً بالحيوية حتى في خِضَمِّ تجريداته النظرية المعقّدة:

> **دعونا، إذاً، نغادر منطقة السوق الصاخبة هذه، حيث يتمّ كلُّ ما يجري على مرأى من الجميع، وحيث يبدو كلّ شيء مكشوفاً وفوق الطاولة. ونتبع مالك النقد ومالك قوة العمل إلى مراكز الإنتاج الخفيّة، لنجتاز عَتَبَة بوابةٍ كُتِبَ فوقها: "ممنوع الدخول لمن ليس له عمل". وهنا سوف نكتشف، ليس كيف يقومُ رأسُ المال**

بالإنتاج وحسب، بل كيف يُنْتَجُ هو ذاته أيضاً. وسوف نكتشف أخيراً سرّ صناعة القيمة الزائدة.

وغالباً ما يستحضر ماركس السوالف الأدبية لمثل هذه المرحلة كلّما تقدّم به المسير. وإذْ يصف مصانع الكبريت الإنجليزية، حيث نصف العمال من اليافعين (بعضهم في السادسة من العمر) والظروف مرعبةٌ لدرجة أنَّ "ذلك الجزء الأبأس من الطبقة العاملة، والأرامل على حافة المجاعة، وحدهم من يلقون أطفالهم فيها"، فإنّه يقول:

مع يومِ عملٍ يتراوح من 12 إلى 14 ساعة، ومع العمل الليلي، وأوقات الطعام غير المنتظمة، والوجبات التي غالباً ما يتمّ تناولها في قاعات العمل ذاتها، ملوّثةً بالفوسفور، كان دانتي ليجد أنّ في هذه الصناعة ما يفوق أسوأ صنوف الرعب في جحيمه.

وثمة ضروب أخرى من الجحيم توفّر للوحةِ الواقع العيانيِّ التي يرسمها ماركس مزيداً من الزينة والزخرفة:

من بين حشد العمال من كلّ لون وشاكلة، وكلّ مهنة، وكلّ عمر وجنس، الذين يتدافعون حولنا بإلحاح يفوق إلحاح أرواح الموتى حول يوليسيز، ونرى عليهم بطرفةِ عينٍ، دون الرجوع إلى الكتب الزرقاء التي

يتأبطونها,علامات العمل المفرط، دعونا ننتقي شخصين آخرين، يثبت التباين اللافت بينهما أنّ جميع البشر سواء في حضرة رأس المال: خياطة للسيدات وحداد.

وهذا إلماعٌ إلى قصّة ماري آن ووكلي، تلك الفتاة التي ماتت في العشرين من عمرها "من فرط العمل وحده" بعد أن عملت لأكثر من ستّ وعشرين ساعة دون انقطاع في صنع أزياءٍ لضيوف حفلةٍ راقصةٍ أقامتها أميرة ويلز في العام 1863. أمّا ربّة عملها (وهي "سيدة تحمل الاسم اللطيف إليس"، كما يلاحظ ماركس ساخراً) فقد أفزعها أن تجد الفتاة ميّتةً قبل أن تنهي القطعة التي كانت تخيطها.

ولو أنَّ هذه الشخصيات لم تكن موجودة، لربما كان على تشارلز ديكنز أن يخترعها. وثمّة مادّة ديكنزية في قَدْرٍ كبيرٍ من **رأس المال**، وماركس يقدّم التحية صريحةً كلما لزم الأمر لهذا الكاتب الذي يحبّه، وإليكم، على سبيل المثال، كيف يصفع ماركس أولئك المبرّرين البرجوازيين الذين يزعمون أنَّ انتقاداته استخدامات معيّنة للتكنولوجيا تتمّ على أنّه عدوّ التقدم الاجتماعي الذي يريد للآلات أن لا تُسْتَخْدَم البتّة:

تلك بالضبط حجّة بِلْ سايكس، السفّاح الشهير. "أيها

السادة المحلّفون، لا شكّ أنّ هذا الوكيل التجاريّ المتجوّل قد ذُبِحَ. لكن الذَّنْب ليس ذنبي، بل ذنب السكين. أنلغي استخدام السكين بسبب هذه الحادثة المزعجة العابرة؟ فكّروا فقط كيف ستكون حال الزراعة والتجارة من غير السكين؟ أليست مفيدة في الجراحة كما هي بارعة في التشريح؟ أليست ذلك المعين الطائع على مائدة الاحتفال؟ إذا ألغيتم السكين، فإنكم تعيدوننا إلى مهاوي البربرية".

وبالطبع، فإنَّ بيل سايكس لا يلقي مثل هذه الخطبة في **أوليفر تويست**: فهذا استقراء ماركس الهجائيّ الساخر. وكان يقول في بعض الأحيان، وهو يشير إلى الكتب على رفوفه: "أولئك عبيدي، وينبغي أن يقوموا على خدمتي كما أشتهي". فمهمة قوة العمل المجّانيّة هذه كانت تتمثّل في أن توفّر له المادة الخام التي يمكن عندئذٍ أن يشكّلها بحسب أغراضه. وقد كتب صحفيٌّ من **الشيكاغو تريبيون** زار ماركس عام 1878 وأجرى معه لقاءً: "لا يجري حديث ماركس على غرارٍ واحد، بل يتنوّع تنوّع الكتب على رفوف مكتبته. ويمكن عموماً أن نحكم على رجلٍ من خلال الكتب التي يقرأها، وهذا ما يمكنكم أن تفعلوه باستنتاجاتكم الخاصة حين أقول لكم إنَّ نظرةً عابرةً قد كشفت عن شكسبير، وديكنز، وثاكري، وموليير، وراسين، وبيكون، وغوته، وفولتير، وباين؛ وعن كتبٍ زرقاء إنجليزية،

وأميركية، وفرنسية؛ وعن أعمالٍ سياسية وفلسفية بالروسية، والألمانية، والإسبانية، والإيطالية، الخ، الخ". إلى آخره، بالفعل: ففي العام 1976 وضع البروفيسور س.س. براوِر كتاباً في 450 صفحة مكرّساً بأكمله لإحالات ماركس الأدبية. ففي المجلّد الأوّل من **رأس المال** نجد مقبوسات من **الكتاب المقدّس**، وشكسبير، وغوته، وملْتون، وفولتير، وهوميروس، وبلزاك، ودانتي، وشيللر، وسوفوكليس، وأفلاطون، وثيوسيديدس، وزينوفون، وديفو، وسرفانتس، ودرايدن، وهاينه، وفيرجيل، وجوفينال، وهوراس، وتوماس مور، وصموئيل بَتْلِر، فضلاً عن إلماعاتٍ إلى قصص الرعب التي تحكي عن المستذئبين ومصّاصيّ الدماء، والقصص الشعبية الألمانية، والروايات الرومانتيكية الإنجليزية، والأغاني الشعبية والعادية والمقفّاة، وصنوف الميلودراما والهزليّات، والأساطير، والأقوال المأثورة.

ولكن، ماذا عن مكانة **رأس المال** الأدبية هو ذاته؟ فماركس كان يعلم أنّ الأمور لا تتمّ بالواسطة، وبالاقتصار على عَرْضِ زهور الآخرين. وهو في المجلد الأول من **رأس المال** يهزأ بأولئك الاقتصاديين الذين "يخفون تحت استعراض تبحّرهم الأدبيّ-التاريخي، أو بإضافتهم مواد خارجية، شعورهم بالعجز العلمي وإحساسهم المخيف بأنّ عليهم أن يعلّموا الآخرين ما يشعرون هم أنفسهم بأنّه موضوع غريب عليهم في حقيقة الأمر". ولعلّ خشية ماركس من أن يرتكب هو نفسه هذا الإثم هي التي تفسّر اعترافه

المؤلم، في تذييل الطبعة الثانية، بأنَّ "ما من أحد يمكن أن يشعر بنواقص رأس المال الأدبية بالقوة التي أشعر بها". غير أنّه يبقى مدهشاً، على الرغم من ذلك، أنّ قلّة قليلة وحسب هي التي اعتبرت هذا الكتاب عملاً من أعمال الأدب. فقد فرّخ رأس المال عدداً لا يحصى من النصوص التي تحلّل نظرية ماركس في القيمة التي تقوم على العمل أو قانونه في هبوط معدّل الربح، لكنَّ حفنةً من النقّاد وحسب هي التي أَوْلَت اهتماماً جدّياً طموح ماركس الذي أعلن عنه - في رسائل عديدة لإنجلز- لأن يقدّم عملاً من أعمال الفنّ.

ربما كان أحد الموانع أنَّ بنية **رأس المال** بطبقاتها المتعددة لا تعنو لذلك التصنيف السهل. حيث تمكن قراءة هذا الكتاب على أنّه رواية غوطية يستعبدُ أبطالَها ويستنزفهم وحشٌ خلقوه بأنفسهم ("رأس المال الذي يأتي إلى العالم ملوثاً من رأسه إلى أخمص قدميه بالدماء التي تنزّ من جميع مسامه")؛ أو على أنّه ميلودراما فيكتورية (بل إنَّ س. إ. هَيْمان، في دراسته المنشورة عام 1962، **الركام المختلط: داروين، ماركس، فريزر، وفرويد بوصفهم كتّاباً مبدعين**، يقترح عنواناً مناسباً لهذه الدراما: "ارتهانُ قوة العمل الذي لا يُرَدّ")؛ أو على أنّه هزلية ساخرة سوداء (ففي فضح زيف "الواقع الشبحيّ" الذي تتّسم به السلعة بغية تبيان الفارق بين المظهر البطولي والواقع المُخزي، يستخدم ماركس إحدى الطرائق

الكلاسيكية التي تستخدمها الكوميديا، حيث تتم تعرية الفارس الأنيق من دروعه ليتكشّف في سراويله التحتانية عن رجلٍ قصير وبدين)؛ أو على أنّه تراجيديا إغريقية ("فالفاعلون في إعادة ماركس تلاوة التاريخ الإنساني واقعون، مثل أوديب، في قبضة ضرورة لا تلين تتجلّى وتتكشّف مهما فعلوا"، بحسب سي. فرانكل في كتاب **ماركس والفكر العلمي الحديث**. "ومن ثمّ فإنَّ كلَّ ما يربطهم بهذا القدر هو عماهم التراجيدي، أفكارهم الثابتة، التي تحول دون رؤيتهم الوقائع إلاّ متأخّرين")؛ أو ربما على أنّها يوتوبيا هجائية مثل بلاد الهوينهمز في **رحلات غاليفر**، حيث الأشياء جميعاً تبعث على السرور ما عدا الإنسان الشرير: ففي رواية ماركس عن المجتمع الرأسمالي، كما في الفردوس الزائف الذي أقامته الجياد في عمل جوناثان سويفت، تُخْلَق الجنّة الزائفة عبر الحطّ من قيمة البشر العاديين إلى منزلة الياهو العاجزين والمغتربين.

ولكي يُنْصِف منطقَ الرأسمالية المشوَّش، فإنَّ نصَّ ماركس مُفْعَمٌ بالسخرية، على الرغم من أنّ هذه السخرية قد فاتت معظم الباحثين خلال الـ 140 سنة الماضية. ويشكّل الناقد الأميركي إدموند ويلسون واحداً من الاستثناءات بهذا الصدد، فقد رأى في كتابه **إلى محطة فنلندا: دراسةٌ في كتابة التاريخ وتمثيله** (1940) أنَّ قيمة تجريدات ماركس – رقص السلع، والقطبة المتصالبة

الحمقاء التي تتّصف بها القيمة- هي قيمة تقوم على السخرية في المقام الأول، تلك السخرية التي تبرز إذْ توضع بجوار مشاهد البؤس والفحش المروِّعة والموثَّقة جيداً مما تخلقه القوانين الرأسمالية عملياً وفي الممارسة. ويعتبر ولسون كتاب رأس المال ضرباً من المحاكاة التهكّمية الساخرة للاقتصاديين الكلاسيكيين، "فما إنْ نقرأه حتى تكفّ الأعمال التقليدية في الاقتصاد عن الظهور لنا كما كانت تظهر من قبل: حيث يغدو بمقدورنا على الدوام أن نرى من خلال حججها وأرقامها وقائع العلاقات البشرية العارية الصريحة التي يتمثّل غرض تلك الأعمال أو مفعولها في إلقاء قناعٍ عليها". ويعتقد ولسون أنَّ ما من أحد سبق له أن امتلك على هذا النحو المفرط مثل هذا التبصّر السيكولوجي في قدرة الطبيعة البشرية اللامتناهية على البقاء نسَّاءةً ولا مبالية إزاء الآلام التي ننزلها بالآخرين حين تسنح لنا فرصة أن ننتزع منهم لأنفسنا شيئاً ما. "في معالجته هذه الموضوعة، بات ماركس واحداً من أعظم أسياد الهجاء. ومن المؤكّد أنّ ماركس هو أعظم هجّاء منذ سويفت، ولديه قَدْرٌ كبير ممّا يقاسمه إيّاه".

تبدو هذه الصفة مغالية جداً أو لا تُصَدَّق مطلقاً مما قد يجعلها بحاجة إلى أدلّة تدعمها. ولذلك دعونا نلتفت إلى **نظريات فضل القيمة**، أو ما دُعيَ بـ **المجلد الرابع من رأس المال** ونُشِر بعد وفاته، حيث يعيد ماركس تلاوة المحاولات المتعددة التي قام بها

الاقتصاديون الكلاسيكيون للتمييز بين العمل "المُنْتِج" والعمل "غير المُنْتِج". وقد أدْرَجَ آدم سميث في هذا الصنف الأخير كلاً من "رجال الكنيسة، والمحامين، والأطباء، ورجال الأدب بأنواعهم؛ والممثلين، والمهرّجين، والموسيقيين، ومغنّي الأوبرا، وراقصيها، الخ"، وجميعهم "يعتاشون على جزء من النتاج السنوي **لكدّ بشر آخرين**". ولكن هل التمييز بمثل هذا الوضوح وهذه البساطة حقّاً؟ يشير ماركس إلى أنَّ كلّ مهنة يمكن تصوّرها يمكن أن تكون مُنْتِجةً، ويشرع في محاولة لإثبات ذلك من خلال مثال يبدو مضحكاً وسخيفاً:

> **يُنْتِج الفيلسوف أفكاراً، والشاعر قصائد، ورجل الدين عِظات، والأستاذ الجامعيّ كُتُباً وهلمجرا. وينتج المجرم جرائم. وإذا أمعنا النظر في الصلة بين هذا الفرع الأخير من الإنتاج والمجتمع ككلّ، فسوف نَطْرح عنّا كثيراً من ضروب التحيّز. فالمجرم لا ينتج الجرائم وحسب بل القانون الجنائي، ومعه الأستاذ الجامعي الذي يلقي محاضرات في القانون الجنائي وعلاوةً عليها الكتاب الأكيد الذي يطرح فيه هذا الأستاذ الجامعيّ محاضراته في سوق "السلع" العام...**

بل إنَّ المجرم ينتج الشرطة برمّتها والقضاء الجنائي بأكمله، بحاكميه، وقضاته، وجلاّديه، ومُحَلَّفيه، إلخ، وجميع خطوط الأعمال المختلفة هذه، والتي تشكّل بالمثل كثيراً من أصناف التقسيم

الاجتماعي للعمل، تطوّر قدرات مختلفة يتمتّع بها الروح الإنساني، وتخلق حاجاتٍ جديدةً وسبلاً جديدةً لإرضائها. فقد أدّى التعذيب وحده إلى نشوء أشدّ الاختراعات الميكانيكية براعةً، واستخدم كثيراً من الحرفيين الأفاضل في إنتاج أدواته.

والمجرم يُنْتِج انطباعاً، أخلاقياً من ناحيةٍ وتراجيدياً من ناحيةٍ أخرى، بحسب الحالة، وبذلك يقدّم "خدمة" عبر إثارته مشاعر الجمهور الأخلاقية والجمالية. فهو لا ينتج كتباً في القانون الجنائي وحسب، ولا قوانين العقوبات ومعها التشريعات اللازمة في هذا المجال فقط، بل الفن أيضاً، والآداب الجميلة، والروايات، وحتى التراجيديات، الأمر الذي لا تبيّنه **الخطيئة** لمولنر **واللصوص** لشيللر وحسب، بل أيضاً **أوديب لسوفكليس وريتشارد الثالث** لشكسبير. (ولو كان ماركس يكتب اليوم، لأمكنه أن يضيف أنه من دون الجريمة لما كان هناك جون غريشام، ولا المفتش مورس، ولا توني سوبرانو، ولا جيمس بوند). والمجرم يكسر رتابة الحياة البرجوازية وأمنها اليومي. وهو يُبْعِدها بهذه الطريقة عن الركود، ويولّد ذلك التوتّر القلق والخفّة التي من دونها لتبلّد حافز التنافس ذاته...

يمكن أن نبيّن على نحوٍ مُفَصَّل ما يتركه المجرم من آثار ومفاعيل على تطور القدرة الإنتاجية. فهل كانت الأقفال لتبلغ قطّ ما بلغته الآن من درجات الإتقان لو لم يكن هنالك لصوص؟ وهل كانت صناعة الأوراق

النقدية لتبلغ ما بلغته اليوم من الكمال لو لم يكن هنالك مزوّرون؟... وإذا ما تركنا عالم الجريمة الخاصة: فهل كانت السوق العالمية لتبرز إلى الوجود قطّ لولا الجريمة الوطنية؟ بل هل كانت لتَنْشَأ الأوطان ذاتها، ألم تكن شجرة الخطيئة في الوقت ذاته شجرة المعرفة منذ أيام آدم؟

يرى إدموند ولسون أنَّ هذا يضاهي ذلك الاقتراح المتواضع الذي قدّمه سويفت لمداواة بؤس إيرلندا عبر إقناع الفقراء الجائعين بالتهام صغارهم الزائدين.

ولكن، في النهاية، حتى ولسون يُضيع الحبكة. فبعد بضع صفحات وحسب من تقريظ تبصّر ماركس السيكولوجي الحادّ ورفعه إلى مَجْمَع أبطال العبقرية الهجائية، يحتجّ على "فجاجة الحافز السيكولوجي الذي يشكّل أساساً لرؤية العالم عند ماركس" ويشكو من أنَّ النظرية المُقَدَّمة في **رأس المال** هي "ببساطة، شأن الديالكتيك، من إبداع الميتافيزيقي الذي لم يتنازل قطّ أمام الاقتصاديّ في ماركس". وهذا يبدو شديد الشبه بأولئك الألمان الذين راجعوا المجلد الأول من **رأس المال** واتّهموا ماركس ب "السفسطة الهيغلية"، وهي تهمة أسعده أن يقرّ بارتكابها، معترفاً أنّه قد غازل في **رأس المال** طريقة هيغل في التعبير. وضروب المغازلة الديالكتيكية التي أزعجت ولسون بهذا القَدْر هي جميعاً

مُجانسةٌ للسخرية التي أعجبته أشدّ الإعجاب: فكلتاهما تقنيتان تزيحان الواقع الظاهر بغية الكشف عن أسراره الأثيمة. وكما قال الفيلسوف الأميركي روبرت بول وولف في محاضرة عام 1984: إنّه لنوع غريب من الإطراء أن نصف كاتباً بأنّه أعظم هجّاء منذ سويفت، ثمّ نحكم على أرصن جهوده الفكرية بأنها ضرب من الميتافيزيقا غريبة الأطوار".

ما الصلة، إذاً، بين خطاب ماركس الأدبي الساخر ووصفه "الميتافيزيقي" للمجتمع البرجوازي؟ أو، كما يطرح وولف السؤال: "لماذا **توجّب** على ماركس أن يكتب كما كتب إذا ما كان يريد أن ينجز تلك المهمّات الفكرية التي وطّد العزم على إنجازها؟". لو أنه كان يرغب في إنتاج نصّ مباشر من نصوص الاقتصاد الكلاسيكي لكان بمقدوره أن يفعل ذلك، بل لقد فعله حقيقةً. وثمّة محاضرتان ألقاهما ماركس في حزيران من العام 1865، ونُشِرَتا لاحقاً بعنوان **القيمة والسعر والربح**، تقدّمان خلاصةً موجزة وواضحة لنظريّاته في السلع والعمل: "من يُنْتِجُ شيئاً لاستعماله الخاص المباشر، ولكي يستهلكه هو نفسه، يخلق **نتاجاً** وليس **سلعة**...

للسلعة قيمة، لأنّها **تبلورٌ للعمل الاجتماعي... السعر**، بحدّ ذاته، ليس سوى **تعبير نقديّ عن القيمة**... ما يبيعه العامل ليس **عمله** مباشرةً، بل **قوّة عمله**، التي يعهد إلى الرأسمالي بالتصرّف بها مؤقّتاً..." وهلمجرا. ومهما تكن مزايا هاتين المحاضرتين

بوصفهما تحليلاً اقتصادياً، فإنَّ بمقدور أيّ طفل نبيه أن يفهمهما: فما من استعارات مُحْكَمة أو ميتافيزيقا، وما من استطرادات مربكة أو شرودات فلسفية، وما من زخارف أو تنميقات أدبية. وإذاً ما الذي جعل **رأس المال**، الذي يغطي الأساس ذاته، يختلف تماماً من حيث أسلوبه؟ هل فقد ماركس فجأةً موهبة الكلام الواضح البسيط؟ من الواضح أن لا: ففي الوقت الذي ألقى فيه هاتين المحاضرتين كان أيضاً يكمل المجلّد الأول من **رأس المال**. كما يمكن أن نجد دليلاً على ذلك في واحد من القياسات القليلة جداً التي سمح لنفسه بإجرائها في **القيمة والسعر والربح**، حيث يشرح قناعته بأنَّ الأرباح تنشأ من بيع السلع بقيمتها "الفعلية" وليس، كما يمكن للمرء أن يفترض، من إضافة بعض الثمن. "قد يبدو هذا مناقضاً للملاحظة اليومية ومخالفاً لها"، كما يقول. "بيد أنَّ من المناقض أيضاً (لتلك الملاحظة اليومية) أنَّ الأرض تدور حول الشمس، وأنَّ الماء يتألّف من غازين قابلين للاشتعال. والحقيقة العلمية مناقضة على الدوام، حين نحكم عليها من خلال التجربة اليومية، التي لا تلتقط سوى طبيعة الأشياء الخادعة".

وتكمن وظيفة الاستعارة في دفعنا لأن ننظر إلى شيء ما من جديدٍ إذْ تنتقل خصائصه إلى شيء ما آخر، فيتحوّل المألوف إلى غريب أو العكس بالعكس. ولقد اتّكأ لودفيكو سيلفا، ناقد ماركس المكسيكي، على المعنى الأصلي لكلمة "استعارة"، وهو النقل، في

رؤيته أنَّ الرأسمالية ذاتها هي استعارة، وسيرورة اغتراب تزيح الحياة من الذات إلى الموضوع، من القيمة الاستعمالية إلى القيمة التبادلية، من الإنساني إلى الوحشيّ. وفي مثل هذه القراءة، لا يعود الأسلوب الأدبي الذي يتبنّاه ماركس في **رأس المال** قشرة خارجية ملوّنة توضع فوق لوح العرض الاقتصادي الذي كان سيبدو منفّراً من غير ذلك، مثل مربّى الفاكهة فوق خبزة محمّصة قاسية؛ بل يغدو اللغة الملائمة الوحيدة التي يمكن التعبير من خلالها عن "طبيعة الأشياء الخادعة"، ومشروعاً كيانياً (أنطولوجياً) لا يمكن تقييده بحدود وأعراف جنسٍ قائمٍ كالاقتصاد السياسي، أو الأنثروبولوجيا، أو التاريخ. وباختصار، فإنّ رأس المال هو عمل Sui generis (فذّ، نسيج وحده). بكل ما للكلمة من معنى. فليس ثمّة ما يشبهه ولو من بعيد قبله ولا بعده، وربما كان ذلك هو السبب وراء ما لاقاه على الدوام من إهمالٍ أو إساءة تفسير.